

محضر الجلسة رقم 005

التاريخ: الأربعاء 06 ربيع الأول 1443هـ (13 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولاً، باسم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرحب بالسيد رئيس الحكومة في هذه الجلسة من أجل مناقشة البرنامج الحكومي، والتي نعقدتها طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس، ولاسيما المادتين 270 و271، والتي يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة المشتركة المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2021.

وبناء على مداولات مكتب المجلس المنعقد بـ 11 أكتوبر 2021، وبناء على مداولات ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 2021، والتي حددت التوزيع الزمني لتدخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 16 دقيقة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم.

سعيد جداً بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه اللحظة التاريخية والفاخرة في التاريخ السياسي لبلدنا، لحظة ديمقراطية وسياسية أسسها الدستور، عززت الانتقال الديمقراطي بإعطاء الشرعية للحكومة، شاكرًا المغاربة على ثقمتهم التي وضعوها في حزب التجمع الوطني للأحرار وفي شخص رئيسه السيد عزيز أخنوش، الذي حاز ثقة جلالة

الملك حفظه الله وعينه رئيساً للحكومة.

وهي مناسبة نهنتكم فيها، السيد رئيس الحكومة، على هذه الثقة الغالية، وأكد أنكم ستكونون في مستوى هذه الثقة بفضل وطنيتكم الصادقة وإخلاصكم لثوابت الأمة ومقدساتها، وبفضل كذلك حنككم السياسية التي أبتتم عليها خلال الخمس السنوات الماضية على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار وتجربتكم التدبيرية الناجحة في القطاع الحكومي الذي تحملتم مسؤولية تديره على رأس وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات. كما لا تفوتني الفرصة دون أن أهني أعضاء الحكومة بكافة مكوناتها على هذا التشريف المولوي السامي.

التهنئة موصولة كذلك للسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، على ثقة المجلس الذي صوت عليه، كما نهني كذلك كافة أعضاء المكتب ورؤساء اللجن الدائمة على الثقة التي حظوا بها من طرف السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نوه بطريقة تشكيل الحكومة وبالمفاوضات التي طبعها، والتي وضعت القطيعة مع التدبير السابق لتشكيل الحكومات، وضعت القطيعة مع الترضيات، وضعت القطيعة مع الهيمنة الذكورية، اتسم تشكيلها بالدقة والرزانة، واشتغلت أثناء تشكيلها مع مكونات التحالف بمنطق رجالات الدولة وبمنطق الأصلح للوطن وللمرحلة.

شكلتم أسرع حكومة في تاريخ المغرب، لم تتعدى 28 يوماً، سابقة سياسية تسجل لكم، وتعتبر منذ الوهلة الأولى على طريقة اشتغالكم المتسمة بالسرعة في الإنجاز والنجاحة في التدبير، وهي المبادئ الأساسية التي تعتمدها الدول الرائدة في تدبير شؤونها.

سرعة تستجيب لتطلعات المغاربة وانتظاراتهم، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مررنا بها، بفعل ظروف الجائحة التي كانت لها تداعيات وخيمة واجهناها كمغاربة بالصبر والتضامن والإبداع وباستراتيجية وطنية للتطعيم، جعلتنا من الدول الأوائل التي خرجت منتصرة على الوباء رغم مخلفاته، مما عزز تميزنا المغربي.

السيد الرئيس،

انتهى المسلسل الانتخابي الذي كان شاقاً وصعباً، وهي مناسبة نهني فيها وزارة الداخلية وكافة أطرها على ما بذلوه من مجهودات جبارة لكي تمر هذه الانتخابات في ظروف جيدة، طبعها المسؤولية وحياد الإدارة، عززت مسارنا الديمقراطي، مما جعل هذه الاستحقاقات تهر العالم، حيث كانت الانتخابات الأكثر مشاركة للشعب منذ سنة 2002، حيث أفرزت وضعا سياسيا مغايرا لسابقه، وهي مؤشرات تدل على مناعة بلادنا ونضج الممارسة السياسية الديمقراطية، بما ينطوي عليه من إيمان قوي بالتداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع.

السيد رئيس الحكومة، بخلق علاقة وطيدة للتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

لذلك، نحن متأكدون ومتيقنون بأنه كما حرصتم على إنجاز مخططاتكم الاستراتيجية في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات وجعلتم من مخطط "أيو تيس" و"مخطط المغرب الأخضر" رافعة أساسية للتنمية الإنتاجية والصناعية، والتي ارتاح لها المهنيون، جعلتم اليوم يرفعون سقف طموحاتهم للمساهمة بشكل عام في دعم الصناعة الوطنية وعلى رأسها الصناعة الغذائية وصناعة السفن.

لذلك نحن واثقون في الحكومة رفقة الكفاءات التي اخترتموها بمعية حلفائنا على تنزيل هذا النموذج التنموي بالطريقة التي تحرك الدورة الاقتصادية والتحول نحو الدولة الاجتماعية من أجل نحو الفوارق الطبقة التي تفاقمت، خصوصا بعد أزمة "كوفيد" وهو المطلب الشعبي والجماهيري الذي يجب تنزيهه في أقرب وقت ممكن.

هذا التحول كان مطلبا ملكيا ساميا تضمنه خطاب العرش وخطاب افتتاح الدورة الخريفية الجديدة، يعتبره جوهر ولب هذا البرنامج الحكومي، إن لم نقل البرنامج الحكومي كله، فهو لا يحيل على البرنامج الذي يسري مدته 5 سنوات، وإنما جاء كهندسة اجتماعية جديدة ستكون ورشا لسنوات مرتبطة بالزمن الاستراتيجي للنموذج التنموي، لهذا نعتبر في فريقنا أن هذا الإنجاز وحده سيبقى نقطة قوة هذا البرنامج، الذي سيعبر بكل تأكيد معالم المملكة المغربية وسيبونها مكانة الصدارة على مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية التي لا زلنا للأسف نحتل فيها مراتب متأخرة.

السيد رئيس الحكومة،

مرة أخرى نهنتكم على حجم الإجراءات المهمة التي أعلنتم عنها وضمنتموها في الوثائق المسلمة، حسب طبيعة كل محور على حدة. إجراءات تذهب كلها في اتجاه تنفيذ توجيهات جلالة الملك حفظه الله وتسعى لتنفيذ النموذج التنموي الجديد وتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات، واثقين من قدرتكم على تحقيقها، مستغربين لبعض المشككين الذين خرجوا في قراءات سطحية بدعوى غياب الأرقام والمؤشرات، في الوقت الذي نجده برنامجا متكاملًا مرقما وطموحا جريئا يواجه الأزمات بكل شجاعة، بل عمل من الأزمة نقطة قوة وليست نقطة ضعف، بعدما استطاعت بلادنا التأقلم مع وضع غير مسبوق بفعل آليات الطوارئ التي أمر بوضعها جلالة الملك، جعلت من بلادنا نبراسا لمختلف الأمم والشعوب، لذلك يحق لنا أن نفتخر بوطننا وبتفاني العاملين بالصفوف الأمامية من الذين لا يزالون يواصلون الجهاد في القضاء على الجائحة وتداعياتها: محنيو الصحة، القوات المسلحة الملكية الباسلة، ورجال السلطة، مختلف الأجهزة الأمنية والوقائية ورجال التعليم وكل من ساهم في احتوائها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ولئن كان الناخبون والناخبات قد أبانوا عن نضج كبير وهم يمارسون حقهم الدستوري في الانتخاب، فإن تجاوبهم مع البرامج الانتخابية للأحزاب الثلاث يعكس مستوى الثقة التي وضعوها في هذه الأحزاب، تشكلت على إثره حكومة من هذه الأحزاب، والتي حازت على ثقة المغاربة في رسالة مفهومة وواضحة.

المغاربة صوتوا من خلالها للتغيير، على اعتبار أن التحالف الفاتح، آمن بمغرب أقوى وأكثر عدلا، غايته في ذلك منح كل المغاربة فرص بناء مستقبل أفضل لأسرهم، في ظل دولة الحق والقانون والمؤسسات.

فالعرض الذي قدمتموه وجدناه داخل حزب التجمع الوطني للأحرار عرضا متناعما منسجما مع برنامجنا الانتخابي، باعتباره برنامجا واقعيا، سطر أولوياته التي تستجيب للضروريات القصوى التي يريدتها المواطنات والمواطنات، وعلى رأسها الحماية الاجتماعية باعتبارها نظام يحفظ الكرامة ويوفر مناصب الشغل للجميع وإدارة ناجحة، فعالة وحاضرة إلى جانب المواطن والمواطنة، تحارب البيروقراطية وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

السيد الرئيس،

على عكس ما حاول البعض ترويجه، والذين لم يتقبلوا بعد أعداد ومضمون وشكل هذا البرنامج الحكومي وطريقة إخراجه، والتي جاءت كلها مجمعة بنفس جديد ومتجدد، اختلف عن سابقه، ابتعد عن لغة الخشب وعن التسويات، برنامجا واقعيا براغماتيا واضح المعالم محدد في الزمان والمكان.

ولعل الهندسة الحكومية لخير معبر عن ذلك، حيث لم يتكلم عن منطق الوزيرة بل عن منطق ما ستجرحه هذه الحكومة للمغاربة وفق هندسة تضمن النجاعة والإلتقائية بتجميع مجهودات الدولة المبدولة في العديد من القطاعات، من أجل توحيد تدخلاتها، وهذا في حد ذاته إنجاز كبير ظل متعثرا، رغم ندائنا المتكررة في وقت سابق، دون الحديث عن سياقات إعداد هذا البرنامج، الذي استحضر كل صغيرة وكبيرة بدءا ببرنامج الأحزاب الثلاث وانتهاء بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومرورا بالمحيط الإقليمي والدولي وما صاحبها من تشويش على ديناميتنا السياسية من طرف المترصين بمملكتنا الشريفة من أعداء الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتر بهذه الحكومة لأنها حكومة بداية تنفيذ وتنزيل النموذج التنموي الجديد، وهي مناسبة نوه فيها بالعمل الجبار الذي قامت به لجنة النموذج التنموي، الذي يتقاطع معها هذا البرنامج بكيفية تفاعلية، وهو ما يفرض علينا مساندة هذه الحكومة بكل الوسائل المتاحة والممكنة من موقعنا داخل الأغلبية، وسنساهم في تسهيل أداؤها داخل هذه المؤسسة الدستورية، خصوصا وأن هذا البرنامج التزم فيه،

الدولي في مجال محاربة الظاهرة الإرهابية. فالشكر والتقدير لكل كفاءاتنا العسكرية والأمنية على وطنيتهم الصادقة التي يشتغلون بها وجهادهم المستميت في سبيل إقرار الأمن للمغاربة، الذي يبقى أحد دعائم التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية. والسلام عليكم ورحمة الله عليه وبركاته

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم. أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة. تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد المرابط الحمار:

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعيش المغرب اليوم شوطا هاما جديدا من أشواط التطور السياسي الراي إلى تعميق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي طمح إليها الشعب المغربي وكل قواه الحية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

فإرادة جلالته السامية أبت إلا أن تجري الانتخابات في موعدها الدستوري، رغم ظروف الجائحة وما تفرضه من إجراءات احترازية للحد من انتشار وباء "كوفيد-19"، وأصر جلالته أن تتمتع المغاربة بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم داخل المؤسسات الدستورية، ويعبرون عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن بلدنا تدخل مرحلة جديدة من الإصلاحات التي سهاها جلالته في خطابه السامي الأخير بـ "إصلاحات الجيل الجديد".

إن النسبة العالية للمشاركة في الانتخابات، خاصة في مناطقنا الصحراوية الجنوبية العريضة، لتعد في نظرنا لبنة أساسية جديدة للصرح الوطني الديمقراطي الذي نعيشه، فالمغرب والمحمد لله يتمتع باستقرار صلب بفضل المشروعية التاريخية للمؤسسة الملكية، وظل دائما على وحدة وطنية قوية إزاء قضيتنا الوطنية الأولى، ألا وهي قضية الوحدة الترابية من طنجة إلى الكويرة، واستطاع أن يشيد توافقا واسعا بين قواه الحية السياسية والمدنية تجاه نموذج تنموي جديد شامل ومتكامل، يفتح له آفاقا جديدة لمستقبل أفضل، والمغرب اليوم له حضور مشرف بفضل قيم التضامن والإخاء التي يتحلّى بها، داخل القارة الإفريقية وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو قبل هذا وذاك، بلد يتمتع بإمكانات بشرية وطبيعية هائلة تمكنه من رفع التحديات ورجح رهانات التحديث والدمقرطة.

واليوم تأتي انتخابات الثامن من شتنبر الماضي، بنسبة المشاركة العالية،

بعيدا عن التسويات جاء هذا البرنامج الحكومي كله أمل وتفاؤل بالمستقبل وبقدرة المغاربة جميعهم على إنجازهم وتنزيله، فشعار المرحلة هو الكرامة للمواطن، الإبداع من أجل خلق الثروة التي تؤدي إلى خلق فرص الشغل لتقليص الفوارق الاجتماعية في حدود 39%، تنمية المنظومة التربوية من أجل تحسين مؤشرات بلدنا ذات الصلة وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والذي خضّم من أجله، السيد رئيس الحكومة، معركة حقيقية من أجل تنزيلها وتطبيقها وها أتمّ تعلنون للمغاربة، تعزيز هويتهم المغربية والحفاظ عليها عبر إحداث الصندوق الخاص لدعم الطابع الرسمي للأمازيغية وضخه بميزانية تصل للمليار درهم بحلول 2025، والذي سيأتي بكل تأكيد في قانون المالية، منوهين بهذا الالتزام الذي كان مطلبنا لنا طيلة الولاية الحكومية السابقة، حيث كان موضوع تعديلات تقدمنا بها بمناسبة مناقشة قوانين المالية السابقة.

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، مرة أخرى على إقرار إحداث مليون منصب شغل، فهاجس المغاربة اليوم هو تفاقم البطالة، فجميع العائلات المغربية تعاني من هذه الظاهرة ولا أعتقد أن أسرة واحدة خالية من معطلين.

إذن خلاصة الكلام، برنامج على عكس ما يروج له البعض، يبقى برنامجا - من وجهة نظر فريقنا - شجاعا مطوقا بأرقام مدققة، 10 التزامات كبرى و29 إجراء مصاحب، أكيد أن الحكومة والكفاءات التي تتوفر عليها قادرة على توفير التمويلات اللازمة لتنفيذها.

وفي الأخير حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقوده رئيس الحكومة استطاع بكل حكمة وحكمة تدبير المرحلة بنجاح واقتدار وبذكاء كبير في وقت قياسي تحمل مسؤولياته كاملة، مؤكداً لكم أن المسؤولية تعاظمت عنكم، السيد الرئيس، بعدما نلتم ثقة جلالة الملك حفظه الله وستنال إنشاء الله تعالى ثقة البرلمان، ولكن واثقون، السيد رئيس الحكومة، رفقة هذا الفريق الحكومي الجديد أنكم ستنجحون في مهمتكم لأن نيتكم صادقة في خدمة الوطن والمملك وسندعم كافة مشاريعكم وإنجازاتكم في تكامل وتجانس وسنصدي لكل العدميين والمبغضين، وسنمن مواقف المعارضة البناءة الهادفة التي ستعطي البدائل الموضوعية في إطار حماية المشترك من الثوابت التي تجمعنا كمغاربة، تحت الرعاية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حامي حمى الملة والدين والساھر على أمنها الروحي والجسدي القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، رافعين القبعة لهم ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني ومختلف أجهزته الأمنية الساهرة بدورها على محاربة التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وعلى الخصوص مؤسسة البسيج (BCIJ¹) التي أصبحت عنوان أمن المغاربة وصام أمنهم، وكل ذلك يعطي صورة مشرفة تصدرها بلادنا للخارج من أجل تشجيع التعاون

¹ Bureau Central d'Investigations Judiciaires

المنخرطين في أنظمة التقاعد لسنة 2025 لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش، كما التزم البرنامج بتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025 ليشمل كل شخص يتوفر على شغل قار.

هكذا، فإننا في حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتبر التزامات الحكومة في المجال الاجتماعي تستحق المساندة والتأييد والعمل إلى جانبها وتوفير كل ما من شأنه إنجاح هذا الورش الملكي الهام.

أما التزامات الحكومة على مستوى الإدماج الاقتصادي والشغل والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتطوير الكفاءات، فإننا نعتقد أن تحقيق معدل نمو 4% كما التزم البرنامج الحكومي قادر على إحداث مليون منصب شغل صافية خلال الخمس سنوات المقبلة.

كما أن التزامات الحكومة مهمة عندما نتحدث عن برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى وإعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته ووضع إطار تحفيزي لتشجيع المقاولات الناشئة المبتكرة وإحداث 250 ألف فرصة شغل مباشرة عبر برامج وأوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى.

إننا نسجل بارتياح التزام البرنامج الحكومي بتحقيق انتقال رقمي وإصلاح إداري يواكب التحولات الاقتصادية المستقبلية، وذلك عبر إحداث "شباك دار الأسرة" لمواكبة التدابير الإدارية وتعميم رقمنة الإدارة وتسريع وثيرة التحول الرقمي من أجل إدارة عمومية ناجعة وقرابية من المواطنين وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية.

كما نثمن اهتمام البرنامج الحكومي بفئة الشباب من خلال الالتزام بإحداث جواز الشباب لتسهيل اندماجهم داخل المجتمع للتنقل والولوج إلى كل الأنشطة الثقافية والفنية.

واهتم البرنامج الحكومي كذلك بالتحدي المطروح على بلادنا والمتمثل في الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، وذلك بالتزام الحكومة تسريع تنزيل وتحيين مضامين الانتقال الطاقى.

كما التزمت الحكومة في هذا المجال ببلورة عقود برامج جمهورية بهدف النهوض بالاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي ودعم التدبير المسؤول للنفايات.

ولقد تضمن البرنامج الحكومي التزامات مهمة إزاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بغرض تجويد الرفع من جودة التكوين الجامعي وتزويد الجامعات بموارد بشرية مؤهلة قادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار.

إن التزام الحكومة بإعادة التفكير في إعادة التوجيه الجامعي عبر مراجعة آلياته وتصنيف برنامج "باشلور" من شأنه ترسيخ مكاسب التعليم الثانوي خاصة فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية.

لقد جاء البرنامج الحكومي في ظروف دقيقة، تستدعي وضع أولويات

وبنتائجها السياسية، لتضيف لوطننا قوة أخرى تضعه على عتبة مرحلة جديدة تحتاج منا، أحزابا وحكومة وقوى مدنية، أن نكون على موعد مع طموحات قائدنا جلالة الملك حفظه الله والشعب المغربي.

لهذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الدروس المستخلصة من نتائج انتخابات الثامن من شتنبر الماضي؟

لقد أفرز صوت الناخب المغربي خارطة سياسية عنوانها الأساسي هو البرامج الاقتصادية والاجتماعية الواقعية القادرة على تقديم حلول فعالة لتحديات التنمية والتقدم الاجتماعي الذي يأمله كل المغاربة، لهذا فإن التحالف الحكومي اليوم هو في أعين كل المغاربة تحالف المسؤولية والأمل.

إنه تحالف للمسؤولية لأنه قدم برنامجا اقتصاديا واجتماعيا جادا وواقعا وذا ارتباط وثيق بخصوصية المرحلة التي تمر منها بلادنا.

إنها تصورات لمرحلة ما بعد "كوفيد-19" للقضاء على كل التداعيات الاجتماعية للأزمة التي خلقتها كل إجراءات الطوارئ الصحية للحد من انتشار هذا الوباء المشؤوم.

ثم إنه تحالف الأمل، لأن الناخب المغربي قرر أن يشكله بثقة ليجسد له أمل المستقبل في التنمية وتحقيق المطالب.

إنه أمل المرحلة الكفيل بالتنزيل الفعلي للمقتضيات الاستراتيجية للنموذج التنموي الذي نال إجماع القوى الحية للمجتمع المغربي.

لهذا نسجل بارتياح أن البرنامج الحكومي قدم لنا خارطة طريق واضحة المعالم، تتضمن مؤشرات مأكرو اقتصادية رقمية طموحة، وإذا أردنا أن نتفحص التزامات البرنامج الحكومي في القطاعات السياسية العمومية، فإننا نجد أنها تغطي أهم القطاعات التي تكتسي أولوية فائقة في المرحلة المقبلة.

فالبرنامج الحكومي أعطى حماية خاصة للمنظومة التربوية بكل مكوناتها، بهدف جعلها تتبوأ المراتب المتقدمة في التصنيفات الدولية العالمية عوض المراتب المتأخرة التي عليها اليوم في جل المؤشرات الدولية.

ومن أجل تقليص الهوة الاجتماعية، يسعى البرنامج الحكومي لتسريع وثيرة تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز التضامن الأسري والمجتمعي.

ولا تفوتنا الفرصة للتنويه بالدور الريادي الذي قام به صاحب الجلالة حفظه الله لفتح هذا الورش المجتمعي غير المسبوق، لهذا نجد البرنامج الحكومي بمثابة ترجمة فعلية للأولويات التي حددها جلالته الملك في هذا

المجال، وهي تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض خلال سنتي 2021-2022 ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED²)، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير

الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا. وتم الالتزام بتعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023-2024 من أجل تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات في الاستفادة حسب الحالات، وكذلك توسيع قاعدة

² Régime d'Assistance Médicale

والمستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمين،
أخوتي، إخواني،

إن الفريق الاستقلالي اليوم، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الذي أشرف بالتحدث باسمه يؤكد من هذا المنبر تأييده الكامل للخطوط العريضة التي قدمها البرنامج الحكومي للخمس سنوات المقبلة بحول الله، والذي جاء واضحا في مضامينه، ودقيقا في أهدافه ومراميه، وبما أن الوقت لن يسعنا للإحاطة بكل تفاصيله، فإني سأوجز الكلام حول بعض القضايا الأساسية التي نعتبرها في الفريق الاستقلالي كأولوية الأولويات.

لكن في البداية، اسمحو لي أن أتقدم باسم كافة أعضاء الفريق الاستقلالي بأحر التهاني للسيد رئيس الحكومة المحترم وإلى جميع أعضاء هذه الحكومة الموقرة على الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، الساهر على الديمقراطية والحريص على تكريس الاختيار الديمقراطي.

كما أعتم هذه الفرصة لأنوه عاليا بالمجهودات المبذولة في سبيل إعداد هذا البرنامج، في انسجام تام مع روح الدستور ومع مضامينه ومضامين الخطب السامية الملكية وتحديات المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس،

ها نحن اليوم أمام محطة أخرى من محطات أمتنا المجيدة الواعية بمسؤوليتها، محطة جديدة في قيمها وأهدافها وتوجهاتها، محطة تؤسس لتجربة حكومية وسياسية جديدة وأغلبية ليست كسابقها، أغلبية واضحة في تعاقباتها والتزاماتها، أغلبية مسؤولة ومنسجمة في تركيبها وكفاءاتها، أغلبية تسهم لا محال في إغناء الناتج المتوخى في كل المجالات وتحقق مغرب الكرامة، مغرب دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

من أطاف الأقدار أن بلادنا قد حباها الله بقائد عظيم جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة نجحت بلادنا في تخطي العديد من الأزمات وقدمت نفسها غير ما مرة نموذجا بارزا يحتذى به إقليميا ودوليا في مواجهة المخاطر المحتملة، وتذكرون ويذكر معي الشعب المغربي ذلك التجاوب التلقائي مع جلالته الملك محمد السادس حفظه الله في فترات صعبة من زمن الجائحة، غلب فيها جلالته الهاجس الإنساني وحيوة وصحة المواطنين والمواطنات المغاربة على ما دون سواها، وما هو مؤكد كذلك أن هذه الأزمة قد أمطت اللثام على العوائق الاقتصادية والاجتماعية وهيكلية كبرى برزت في بلادنا خلال هذه المرحلة، التي تظل حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، وتفسر إلى حد كبير نتائج مختلف الاستحقاقات الانتخابية والتي بوأت حزبنا، حزب الاستقلال، مكانة

براغياتية للخروج من الأزمة، من خلال تفعيل ميداني لحظة الإنعاش الاقتصادي التي أطلقها صاحب الجلالة، من أجل إعادة انطلاق اقتصادي بأسس أكثر صلابة، وذلك من خلال التوجه إلى المستقبل، فالواقع الاقتصادي الوطني لم يعد يقبل اليوم الاستمرار وفق مؤشرات ما قبل الجائحة، ما دامت لا تترقى إلى طموحات جلالته الملك نصره الله ومحبيه لآمال وطموحات الشعب المغربي.

فأمام الظروف العالمية الجديدة، من الواجب رفع سقف التحديات في البرنامج الحكومي، وهو ما لمسناه من خلال اعتماد بعد اقتصادي محفز للنمو وخلق مناصب الشغل، وذلك عبر اعتماد تصور يجعل التشغيل محورا أساسيا لكل السياسات العمومية الاقتصادية، وهو ما يترجم نية الحكومة في جعل السنوات المقبلة سنوات للكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن حسن تدبير أوليات البرنامج الحكومي له لا محالة الأثر المباشر على شريحة اجتماعية مهمة من المغاربة ممن فقدوا عملهم خلال الجائحة.

وبخصوص المقاولات، نسجل بتقدير في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة وعزمها إيلاء أهمية كبرى لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس من خلال المصاحبة والتمويل، وهذا في نظرنا توجه عملي من شأنه الحد من نزيف إفلاس المقاولات التي عرفت مستويات غير مسبوق في السنوات الماضية.

وباستحضار مقولة "رب ضارة نافعة" وبالرغم من الآثار الكارثية للجائحة فإنها أعادت وبشكل ملح مفهوم السيادة الغذائية والصحية والطاقية للواجهة، وجعلته أحد محددات قوة الدول وصلابتها واستقلاليتها، وهذا ما أكده بوضوح صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان، حيث شدد جلالته على "ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية.."

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس، انتهى الوقت.

أسف السيد الرئيس.

شكرا، شكرا السيد على تفهمكم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 11 دقيقة، وأرجو الالتزام بالوقت.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

أهنتكم مرة أخرى بنيلكم ثقة السادة والسيدات المستشارات

ثقة في أن الحكومة ستعمل بكل تأكيد على تغليب رهان المطامح الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن الظرفية لا تسمح بارتكاب الأخطاء في التقدير أو التعاطي مع زمن التدبير الحكومي لشؤون الدولة بمقياس عادي ويومي، وأنه لا مفر اليوم من تقديم أجوبة مستعجلة وناجعة على العديد من القضايا والانتظارات العادلة للشعب المغربي.

(بن أريح إلى الإصلاح ما استكملت، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)، صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 9 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بسمبارك:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مضامين وتوجهات هذا المشروع المعروض على أظنارنا، أود أن أتقدم إليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، وإلى السيدات والسادة الوزراء بصادق التهنئة على الثقة المولوية السامية، معبرين عن أملنا في مد جسور التعاون الخلاق، خدمة لمغرب المؤسسات وللمغرب الدستور الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تناقشكم اليوم في الفريق الحركي الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية من موقع المعارضة، الذي اخترناه بقناعة وطبقا لنتائج صناديق الاقتراع، معارضة خبرناها في عدة محطات حاسمة في مسار بلادنا، بمنظور ينتصر دوما للمصالح العليا للوطن ويؤسس للبدائل بمرجعية سياسية وفكرية، قاومت من أجل إقرار التعددية السياسية واللغوية والثقافية مند فجر الاستقلال، وساهمت بتضحيات رموزها ومناضليها في إنهاء حقبة الحزب الوحيد، ومن الطبيعي أن نواصل اليوم وغدا التصدي لكل الأشكال المتحورة للمهينة السياسية، مؤمنين غاية الإيمان بالقضية السياسية الفعلية التي قدمنا فيها درسا، من خلال إدماج مكونات العائلة الحركية سنة 2006، ولبس قطبية عديدية مصنوعة وفق جدول الضرب والقسمة ودون

متميزة، وأكدت تجذره في المجتمع وتقدير الشعب المغربي لنضالاته.

وقد شكلت نتائج هذه الانتخابات بحق دعوة من الناخبين لحزب الاستقلال للمشاركة في موقع المسؤولية الحكومية وتوطيد دولة الحق والقانون والدفاع عن الحريات والعدالة الاجتماعية والتعددية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاءت مخرجات المشاورات لترسم ملامح تحالف موضوعي بين الأحزاب السياسية المتقاربة في النتائج، فكان قرار المشاركة الذي اتخذته المجلس الوطني لحزبنا وفوض تديره للأخ الأمين العام لحزب الاستقلال الدكتور نزار بركة، مؤسسا على شرعية انتخابية وفعالية الكفاءات وعلى وعي كبير بضرورة تحمل الحزب مسؤوليته من أجل المساهمة في إخراج البلاد من الوضع الصعب الذي يجتازه.

وفي هذا الإطار، يسجل الفريق الاستقلالي بكل إيجابية وفي سابقة من نوعها، في تنسيق سياسي بين الأحزاب المكونة للحكومة، أن التحالف الحكومي لم يبق حبيس الهندسة الحكومية، بل تجاوزه إلى المستوى الترابي مما ساهم في الحد من بلقنة المجالس الترابية وفتح آفاقا واعدة ورحبة لتدبير الشأن المحلي في بلادنا.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي، الذي شارك حزبنا في إعداده، يعتبر مساحة التقاطع بين الأحزاب المشكلة للحكومة ووثيقة توافقية لتصورنا الجماعي لتدبير الشأن العام خلال الخمس سنوات المقبلة، بفضل العديد من الاقتراحات والإجراءات، التي وردت في برنامج الحزب وبرامج إخواننا في التحالف وفي مختلف المقترحات الخلاقة، مما يجعل منه برنامجا بمرجعية سياسية قوية.

برنامج بأولويات واضحة وبجميل جديد من الأوراش والإصلاحات الكبرى، برنامج يؤسس للقطائع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنوية للاقتصاد المغربي وإعداده لما بعد مرحلة الجائحة، برنامج قادر على توفير الشروط الضرورية لإدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة، التي تتجازها بلادنا سياسيا وديموقرافيا واجتماعيا، برنامج طموح لتنزيل النموذج التنموي الجديد وتعميم الحماية الاجتماعية وتسريع الجهوية المتقدمة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية والنهوض بالطبقة الوسطى.

السيد الرئيس،

إن الفريق حريص أشد ما يكون الحرص على نجاح هذه التجربة الحكومية، ليس فقط بالنظر إلى مكوناتها، ولكن أساسا لأن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات.

وفي الختام، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد لكم أن مصير البلاد يتوقف على مستوى الأداء الحكومي وقدرته على كسب رهان تعزيز الثقة. أجل، السيد رئيس الحكومة، الثقة التي ما فتئت تهتز في الفترة السابقة،

ملفات ظلت غائبة عن النوايا المعلنة للحكومة.

رابعا، إذ نصفق للترامكم بالزيادة في أجور الأساتذة الجدد بمعدل الثلث (إضافة 2500 درهم)، فإننا نسائلكم عن وضعية باقي الأساتذة ومعهم باقي مكونات الأسرة التربوية، وماذا عن باقي الموظفين العموميين والمستخدمين والأجراء؟ ولماذا سكت التصريح الحكومي عن وعد الأحزاب الممثلة في الحكومة في حملتها الانتخابية عن الوضعية النظامية للأساتذة أطر الأكاديميات أو ما بات يعرف بـ"الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"؟ فهل ستسقطون التعاقد وتحققون الإدماج؟ متى؟ وكيف؟

خامسا، في الوقت الذي كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة المحترم، مؤسسة الدعم الاجتماعي وتجميع برامج وصناديق الدعم المشتتة على عدة قطاعات ووزارات، أيتم إلا خلق المزيد، دون تحديد مصادر التمويل ولا آليات التنفيذ.

سادسا، بخصوص الأمازيغية. نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، وأتم تختارون التدبير المالي لهذا المكون الأصيل عن مال المخططات القطاعية المؤجلة - ضدا على القانون - منذ سنة ونصف، وما معنى الحديث عن هيئة استشارية وطنية وجموية تتولى تدبير الصندوق رغم وجود "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" بصفته مؤسسة دستورية؟

كما نسائلكم كذلك عن السر في تعيين أي تصور ولا تدابير لإنعاش الثقافة والتراث الحساني؟

سابعاً، تصريحكم، السيد رئيس الحكومة، أطلق عدة مبادرات لإنعاش المقاولات وإقازها وإحداث عشرات الآلاف من فرص الشغل ودعم مباشر لعدة فئات اجتماعية، وهي فعلا تستحق، ولكن ماذا عن التمويل في ظل نسبة نمو لا تتعدى 4% في الوقت الذي ستحقق في بلادنا هذه السنة نسبة 5.5%، كما أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال افتتاحه للبرلمان؟

كما سكت تصريحكم عن سؤال التضخم ونسبة العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، فهل ستختارون المديونية سبيلا أو تختارون تضريب جيوب المواطنين أو التضحية بالتوازنات الماكرواقتصادية؟

وفي هذا الإطار، نقتح مراجعة النظام البنكي والقوانين المؤطرة له لفسح المجال أمام إسهامات التمويل الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية في المشاريع الكبرى بنسب جد منخفضة.

تصريحكم كذلك سكت عن محنة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد الطاقية.

وختاماً، وإذ نتمنى لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، التوفيق في مسارك النبيل، فإننا في الفريق الحركي نؤكد لكم مجدداً، أننا سنكون إلى جانبكم في كل ما هو إيجابي، وسنعارض ما دون ذلك، ونضرب لكم موعداً مع مشروع القانون المالي، الذي سيشكل أول اختبار لحسن نوايا هذا

مضمون سياسي، ولا وحدة في الرؤى ولا المرجعيات، وهو ما يجعلنا نتطلع مستقبلاً إلى بناء تكتلات سياسية منسجمة، تدخل حلبة التباري الانتخابي، ولا تنتظر نتائج الاقتراع لبناء تجمع عددي، غايته المواقع قبل المواقف.

إنها، السيد الرئيس، الوصفة الحقيقية للتناوب الديمقراطي المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد اطلعنا بإمعان على وثيقة "البرنامج الحكومي"، الذي سقطت منها كلمة "مشروع"، ربما سهواً أو لأنها محسومة مسبقاً بمنطق الأغلبية العددية. ومن باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا، لا يمكننا إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع بعض توجهاته والتزاماته والتي نتقاسمها في برامجنا، ولكن سجلنا عليها كذلك عدة مؤاخذات نبرز بعضها في ظل هذا الزمن الضيق وغير المنصف في مثل هذه المحطات الحاسمة:

أولاً، كنا ننتظر من هذه الوثيقة ترجمة فعلية للبرامج الانتخابية الطموحة التي تم الإعلان عنها بحماس في فترة الزمن الانتخابي، لكن لم نجد غير بعض الفقرات المحدودة جداً من برنامج الحزب الذي يقود الحكومة، مع حضور جد محتشم لبرامج بعض الأحزاب الممثلة في الحكومة ببعض الحقائق الوزارية، فاكتمى التصريح باستعادة مجموعة من الأوراش والمشاريع المعتمد في الولاية السابقة دون تلك الشجاعة السياسية للإشارة إلى ذلك، رغم إسهام حزبكم الموقر وحرزنا وحلفاء الأمس في إنتاجها وإقرارها، كما ركز التصريح على نقل فقرات من التقرير النموذجي دون إبداع في آليات التنزيل المطلوبة.

ثانياً، سجلنا بإيجاب انخراط "البرنامج الحكومي" في تفعيل الإستراتيجية الدبلوماسية الخلاقة والناجعة، التي رسم صاحب الجلالة نصره الله معالمها ووضع أسسها لتحسين وحدتنا الترابية، إلا أننا سجلنا سكوت تصريحكم عن واقع الأزمة القائمة مع الإتحاد الأوربي، التي أشعل فتيلها خصوم وحدتنا الترابية والتيارات المؤيدة لمناوراتها اليائسة داخل دواليب وهياكل الإتحاد الأوربي، خاصة فيما يتعلق بملف الاتفاقية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، وهي مناورات إذ نستنكرها بشدة، فإننا ندعو الحكومة والبرلمان إلى التدخل العاجل لإعادة بناء الشراكة مع الإتحاد الأوربي، على أسس متينة تراعي المصالح المشروعة والعدالة للمملكة المغربية، التي ستظل شريكا قويا واستراتيجيا في العالم الجديد.

ثالثاً، بخصوص السياسة الاجتماعية للحكومة، نؤكد، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الدولة الاجتماعية الحقيقية تقوم على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية الحققة، ومدخلها إصلاح جوهرى لمنظومة الأجور، وإصلاح ضريبي عادل وشامل، ومقاربة التمييز الإيجابي المجالي في توجيه الاستثمارات العمومية وإصلاح جذري لمنظومة التقاعد وتقديم مخطط شمولى لتنمية المناطق القروية والجبلية وإنصاف ساكنته، وكلها مع الأسف

إن ما قدمتموه كبرنامج لدعم ركائز الدولة الاجتماعية يظل دون مستوى الطموح المعبر عنه من طرف جلالة الملك للتصدي لمختلف أنواع الإقصاء الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمناطق الأشد خصا، ولم يعط أجوبة شافية وواقعية للحد من مظاهر العجز على مستوى التفاوتات المجالية والفوارق الاجتماعية، سواء بمقياس الدخل أو بالنظر إلى مؤشرات الولوج إلى الخدمات العمومية.

كنا ننتظر منكم إجراءات عملية للتقليص من الفوارق المتعددة الأبعاد، سواء الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، أو بين القرية والمدينة، أو الفوارق بين الجنسين، وغيرها من أشكال العجز عن كسب رهان العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

كنا ننتظر برنامجا محكما لإرساء منظومة للحماية الاجتماعية أكثر إنصافا وفعالية، قادرة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا في وجه التقلبات البيئية والمخاطر الاجتماعية، لكن أملنا خاب مرة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

إن المغرب الذي انخرط بشكل طوعي في العديد من الاتفاقيات الدولية مُطالب اليوم باستثمار الفرصة الزمنية وكل العوامل المحفزة لإدماج جميع الفئات الاجتماعية في عملية خلق الثروة واقتسام ثمارها وتحقيق الحماية الاجتماعية للجميع، والحد من مختلف أشكال الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين، غير أنكم، السيد الرئيس، أغفتم الحديث عن الحوار الاجتماعي، سواء من حيث مأسسته أو أجداته.

ولكم أن تعلموا أن كل الدول المتقدمة تنظر إلى الحوار الاجتماعي ليس كوسيلة لدعم الحقوق الأساسية في العمل فحسب، بل أيضا لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأتمنى أن تتداركوا هذه الهفوة.

السيد الرئيس المحترم،

تحدثتم عن "استرجاع ثقة المواطن في العمل السياسي وتحصين مكنتسبات دولة الحق والقانون"، وإننا نقول لكم بملء أفواهنا بأن استرجاع الثقة تقتضي، أولا، العمل بكل الوسائل الممكنة من أجل تخفيف بؤر الفساد وتطهير الاقتصاد من شوائب الربيع والاحتكار والامتيازات ووضع حد لاختلاس المال العام والاستيلاء على الثروات الوطنية ونهبها، ومن جهة ثانية دعم تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والرفع من الإنتاجية. حديثكم السيد الرئيس عن تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل لا يجب أن يكون مبررا لشيوع العمل غير اللائق وخلق مزيد من الهشاشة في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، لم نسمع منكم إجراءات لتصحيح الوضعية الاجتماعية لمئات الآلاف من العمال والأجراء والمستخدمين (حوالي مليون ونصف من الأجراء غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

لم نسمع منكم إجراءات لإعمال قواعد المراقبة والزجر لإلزام المشغلين

البرنامج.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

ودمتم ودمنا أوفياء للوطن ولقدسائه وثوابته، متمسكين بشعارنا الخالد "الله الوطن الملك".

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيدي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بصفتي رئيسا للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين وبصفتي أيضا ممثلا وبرلمانيا عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل. وأؤكد في البداية على موقفنا القاضي بالاصطفاف في المعارضة الوطنية، التي خبرها حزينا لعقود من الزمن، وهي معارضة مسؤولة، واعية برهانات المرحلة، يقظة ومتيقظة في الدفاع عن مصالح وتطلعات الشعب المغربي.

وهو موقف اخترناه بكل وطنية ووضوح في الرؤية، بعد بروز توجه هينبي، يسعى إلى إفراغ الديمقراطية التمثيلية وصوتها التشاركية من عمقها، والاستقواء بأغلبية عددية دون امتداد سياسي أو مجتمعي حقيقي، وأيضا - وهذا هو الأخطر - إلى التطبيع مع المواقف المتنبسة والتحالفات الهجينة التي تجعل مصلحة الفئة أو الحزب أقصى طموحاتها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استمعنا إمعان لتصريحكم الحكومي وسجلنا غياب خطوط الربط بين المنطلقات والنتائج المتوخاة، ولنا في ذلك ملاحظات كثيرة لا يسع الوقت المخصص لفريقنا أن نتحدث عنها بتفصيل، وسأكتفي ببعض الإشارات الدالة فقط.

لقد أكدتم، السيد الرئيس، في تصريحكم أن المغاربة صوتوا على البرامج الواقعية، وهو ما نتمناه، لكننا لا نجد في تصريحكم ما يعكس تلك البرامج التي وصفتموها بالواقعية والطموحة، فنتيجة المغاربة في السياسة لا تسترجع فقط بالعودة الانتخابية، لكن أساسا بالوفاء بتلك الوعود.

قلتم، السيد الرئيس، إن برنامجكم "يقدم إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة"، فعن أي أزمة تتحدثون، وحزبكم شارك في كل الحكومات المتعاقبة منذ تأسيسه؟

كما أنها فرصة لتوجيه تحية إكبار وإجلال إلى القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية، نظير العمل الوطني الكبير الذي تبذله هذه المؤسسات الوطنية في حماية البلاد والذود عنها ومواجهة كافة الأخطار الإرهابية التي تهددها.

السيد الرئيس،

إن قضيتنا الوطنية الأولى تمر من مرحلة دقيقة بفعل التحرشات المتزايدة لخصوم الوحدة الترابية، والتي تزايدت سيما بعد الاعتراف الأمريكي بغيرية الصحراء، وإننا في الفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ تؤكد تجندنا الدائم خلف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله للدفاع والذود عن عدالة القضية الوطنية، تؤكد بأن المشاركة المكثفة لسائكة أقاليمنا الجنوبية في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة تؤكد ما سبق وعبر عنه جلالة الملك في خطبه السامية والمتعلق بكون الممثلين الحقيقيين للسائكة هم المنتخبون والمنتخبات ولا أحد سواهم.

إن نجاح بلادنا في تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة في ظرفية عالمية ووبائية، إذ يؤكد صلابة مؤسسات الدولة المغربية، فإنه يؤكد كذلك أن بلادنا، وخلافا لبعض الأصوات النشاز ماضية دون ما تردد في الاختيار الديمقراطي الذي يراه جلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس،

إن تشكيل هذا الفريق لإجراء بعض النتائج التاريخية التي حققتها مركزتنا النقابية في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي تعكس المكانة الرائدة التي أصبح يحتلها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المشهد النقابي الوطني، بفضل العمل الدؤوب بقيادة وأطر وقواعد نقابتنا العتيدة، وهي مكانة بوأتنا إياها الطبقة الشغيلة.

ونجدد من هذا المنبر وفي هذه اللحظة الدستورية التاريخية عهدنا معها ولها بأننا سنظل من داخل هذا المجلس الموقر، ومن خارجه كذلك، صوتها الأمين في التعبير عن مطالبها العادلة والمشروعة في الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، خصوصا أنها أكتوت خلال العشرية الأخيرة بنار القرارات والسياسات اللاشعبية التي استهدفت العمال والعاملات والموظفين والموظفات وعموم الكادحين والكادحات في بلادنا.

إن آمالنا كبيرة في هذه الحكومة كي تحقق القطائع الموجودة وأن تلي التطلعات المشروعة للكادحين والكادحات في هذا الوطن، وذلك عبر إعادة توزيع الثروة والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، والتي ما فتئت تتفاقم منذ 2011 للأسف.

وإننا على قناعة راسخة أن مكونات هذه الحكومة وتركيبها والدعم السياسي والاجتماعي والشعبي الذي حظيت به منذ التعيين الملكي لها، فرصة تاريخية يجب أن لا تضيع، فرصة يجب أن لا تنضاف إلى الفرص الضائعة التي عرفتها بلادنا.

بالتقيد بأحكام القانون والعمل على استرداد ديون الضمان الاجتماعي التي تقع على كاهل المقاولاة والزائما بتطابق تصريحاتها مع الواقع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن السياق الوطني العام كان يتيح فرصا ثمينة من شأنها إذكاء دينامية قوية ونفاة نوعية نحو أفق جديد لدولة الحقوق والحرية، مؤطرة بإرادة جلالة الملك وبرؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة، وتتقوى باستثمار ناجع للرسيد التراكمي المنجز، والذي ساهم فيه حزبنا بكل وطنية، ومشفوعة برزنامة من البرامج والاستحقاقات لتنزيل مضامينها على أسس صلبة، بوضوح تام في الرؤية وكثير من الجرأة في الاختيارات.

وكانت الفرصة مواتية لتحقيق التقدم المنشود وتحدي كل الكواجح التي تحول دون تحقيق الأهداف وإرساء أسس تعاقد جديد.

غير أن تقلبا وقع على هذه المنهجية، وتحولا طارئا وقع في هذا المسار، نتمنى ألا تضع المزيد من الفرص عبر فرض الهجمة على القرار العمومي، وإرساء ثقافة التهميش والإقصاء البغيضة.

شكرا على انتباهكم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور.

وهي فرصة لنجدد تقديم خالص تهانينا للسيد رئيس الحكومة ومن خلاله لكافة أعضائها على الثقة المولوية التي حظوا بها.

إن مناقشة البرنامج الحكومي فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالإجماع المتجدد للأمة المغربية حول ثوابتها الجامعة والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، الوحدة الوطنية المتعددة الروافد، الملكية الدستورية، الاختيار الديمقراطي، المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الحريات والحقوق الأساسية، كما هو منصوص عليها في الدستور.

تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للتخفيف من التدايعات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تنزيل النموذج التنموي الجديد في بُعد الاقتصاد والاجتماعي يتطلب في نظرنا نهج سياسة مُندمجة تروم، من جهة، تحسين مناخ الاستثمار والأعمال والمحافظة على التوازنات الماكرواقتصادية، ومن جهة أخرى، نهج سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية مع توسيع التغطية الاجتماعية والتركيز على توسيع الطبقة المتوسطة ومُحاربة التفاوت المجالي بين العالين الحضري والقروي.

ومن هذا المنطلق، فقد عمّلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على صياغة الكتاب الأبيض، والذي يُمثل نهجًا إيجابيًا وتشاركيًا وقوة اقتراح في سبيل تنزيل وتنفيذ النموذج التنموي الجديد ووضع ريادة الأعمال في قلب هذه الديناميكية وتعميم الحماية الاجتماعية وإدماج القطاع غير المهيكّل ومشاركة الشباب والنساء وتقوية دور الثقافة. وبالتالي فإن هذا المحتوى سيكون بمثابة أساس الأولويات التي سيتم الدفاع عنها في المستقبل، ولاسيما في إطار "المنصة المشتركة بين الحكومة والاتحاد العام".

السيد رئيس الحكومة،

نُتوه بعزومك إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة، وهو ما يتطلّب العمل على تطوير منظومة التكوين المهني من خلال مُلاءمة التكوين مع مُتطلبات سوق الشغل والاهتمام بجودة التكوين والانفتاح على اللغات والمهارات والتكنولوجيات الحديثة.

لذا يجب أن يُدرِك الجميع ويقنع بأن المقولة هي القاعِل الرئيسي في خلق فرص الشغل، وهو ما يتطلّب توفير مناخ أعمال مُلائم يُمكن من:

- أولاً: مواجهة المنافسة القوية في ظل اتفاقيات التبادل الحر؛
- تشجيع علامة "صُنع في المغرب" مع دعم المقاولات المغربية من خلال تعزيز الأفضلية الوطنية وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبات العمومية؛

- مُرونة العلاقة التعاقدية في مجال التشغيل، حيثُ أن العديد من مُقتضيات مُدونة الشغل أصبحت مُتجاوزة؛

- تسهيل الولوج إلى التمويل وإلى الوعاء العقاري المُخصص للاستثمار؛
- تبسيط المساطر الإدارية، من أجل تمكين القطاع الخاص من القيام

بدوره الرئيسي ألا وهو الاستثمار وخلق فرص الشغل؛
- التسريع بإخراج القانون المتعلق بأجال الأداء؛

- العمل على تنزيل مَضامين القانون الإطار الضريبي والعمل على توسيع الوعاء الضريبي وتشجيع جهود البحث والابتكار.

وفما يخص القطاع الصناعي، فإننا إذ نتمنُ العمل المُتميز الذي تم تحقيقه في مجال صناعة السيارات ومجال صناعة الطيران، فإننا نطالب الحكومة

كيف يمكن لمركزية نقابية عنيدة مثل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ألا تدعم هذا البرنامج الحكومي والالتزامات الطموحة الواردة فيه، ومعظمها ذات طبيعة اجتماعية صرفة؟

سوف ندعمكم ونساندكم ولكننا في الآن ذاته، لن نبخل عنكم بالنصح والاقتراح وتقديم البدائل والنقد الذاتي متى كان ذلك ضرورياً.

إنه دعم مشروط بالوفاء بالعهد، دعم مشروط بخدمة الشغيلة المغربية، التي ظلت تعاني لعشر سنوات عجاف.

إن حجم الثقة التي منحها المغاربة والمغربيات لهذه الحكومة عبر الأحزاب المشكلة لها والبرامج الانتخابية الطموحة التي قدمتها تلك الأحزاب للناخبين والآمال المعلقة عليها، وقبل كل ذلك العشرية الضائعة من زمن الإصلاح، والتي جاءت هذه الحكومة بعدها، كلها عوامل تفرض على الحكومة بجميع مكوناتها الحرص على عدم تبيد الثقة واستثمار هذا الدعم الشعبي، الذي منح للأحزاب الثلاث من أجل تحقيق القطائع الضرورية، التي دعا إليها..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الوقت انتهى، شكرا.

الوقت انتهى لأنه السبورة تشير فقط إلى 7 دقائق، أما الفريق الاشتراكي وفريق الاتحاد العام للشغالين عندهم 7 دقائق و30 ثانية بالضبط.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف اليوم بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي، الذي تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم بتقديم خُطوطه العريضة أمام أنظار البرلمان.

وهي فرصة لنجدد تهابي فريقنا للسيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، وأعضائها على الثقة المولوية التي تفضل جلالة الملك مُحمد السادس، حفظه الله، بوضعها في شخصه وفي فريقه الحكومي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نستحضر، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة الأزمة الوبائية التي لا زلنا نعيشها، والتدابير التي اتخذتها بلادنا،

الشامل لمنظومة التربوية، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. فقد لامستم قضية الطبقة الوسطى وتوسيع قاعدتها بالنظر لدورها المحوري في النمو الاقتصادي والتماكك الاجتماعي، ما يستدعي الحفاظ على قدرتها الشرائية بمراجعة الأجور والتعويضات وتخفيض الضريبة على دخول الأجراء في إطار إستراتيجية متكاملة وهادفة، تجعل الإصلاح الضريبي وإعادة التوزيع العادل وتخفيف منابع الربح من أهم أعمدها. كما سنجلنا تعهدكم بخلق مليون منصب شغل للتقليص من البطالة والفقر وتمكين عدد كبير من المواطنين من الحصول على حقهم الدستوري في الشغل والعيش الكريم.

أملنا أن تحدث هذه المناصب وفق المعايير الدولية للعمل اللائق للحد من الهشاشة والسمسة في اليد العاملة وأن يتم إرجاع من فقدوا عملهم إلى شغلهم.

وإذ نشيد بالتزامكم لانتشال مليون أسرة من الفقر ودعم الفلاحين الصغار، سيكون من شأن وضع حد للتمييز الذي يطال الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG³)، تعزيز لهذا المنحى.

كما أن رفع مستوى المؤشر العالمي لبلادنا في مجال التعليم المشروط بالارتقاء بالأوضاع المادية والمعنوية للأسرة التعليمية يعتبر من أهم التحديات، نظرا لأهميته في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وجعل المدرسة العمومية رافعة لنقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي، ولا شك أن أجراء هذا الالتزام من شأنها تسهيل اندماج المرأة في الاقتصاد الوطني ما يقتضي، السيد رئيس الحكومة، مقارنة أفقية لإدماج النوع الاجتماعي في كل السياسات العمومية. لقد أعطى البرنامج الحكومي نظرة تكاملية بين القطاعين العام والخاص في النهوض الاقتصادي، وهو ما يقتضي من جهة فرض احترام القانون وتأهيل القطاع الخاص لتحتزم فيه حقوق العمال والحريات النقابية وقانون الشغل وكل التشريعات الاجتماعية، ومن جهة أخرى صيانة المرفق العمومي في كافة القطاعات الاقتصادية الحيوية وضمان جودة خدماتها.

وبالنظر لحجم التحديات المطروحة على بلادنا، إن على المستوى الجيو استراتيجي أو على المستوى الاجتماعي أو في مجال الإقلاع الاقتصادي، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل تقدر حجم وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة، فتنزيل النموذج التنموي والمشروع الاجتماعي الكبير "الحماية الاجتماعية الشاملة" وإنجاز مهام العدالة الاجتماعية وبناء لبنات دولة الرعاية الاجتماعية، كلها أورش تستلزم شراكة حقيقية بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين التي أصبحت أكثر من قبل أكثر إلحاحية من ذي قبل. ومن ثمة ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية باعتبارها مبدأ يؤسس للديمقراطية الاجتماعية ويفتح آفاق الأمل وتقويض شعور الإحباط وتخفيف منابع الاحتقان الاجتماعي لتثبيت قواعد الأمن والتماكك الاجتماعيين. كل ذلك

بالمزيد من الاهتمام بباقي القطاعات الصناعية الأخرى والقطاع السياحي، وكذا الاقتصاد الرقمي.

نأمل منكم، السيد رئيس الحكومة، المحترم استمرار اهتمامكم بالقطاع الفلاحي والعمل على بلورة مقارنة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال تعزيز حكمة تدبير قطاع الماء.

وبالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 95% من النسيج المقاولاتي المغربي، فإننا نؤيد بإحداث وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الأخير لا يسعني إلا أن أعبر لكم، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن دعوينا الكامل لكم وثقتنا بكم وبحكومتكم، مع خالص ممتنيتنا لكم بالتوفيق في مهامكم، من أجل مواصلة المسار التنموي الذي تشهده بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 6 دقائق.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يفوتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نعبر لكم عن تهنيتنا وعبركم طبعا كافة أعضاء الحكومة على الثقة التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله بتعيينكم على رأس الحكومة.

لا شك أن تنصيب هذه الحكومة يأتي - وبعترافكم - بعد عقد من تدبير حكومي فشل في معالجة الاختلالات البنوية العميقة التي تعرفها بلادنا، خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والتي زادت من حدتها الأزمة المركبة الناجمة عن الجائحة، وفي ظل إجماع على أننا أمام مرحلة دقيقة معقدة وحافلة بالتحديات، والتي تستدعي ذروة الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن وقضايا المواطنين وقمة نكران الذات وضرورة إعمال العقل والحكمة والقدرة على الاقتراح والعمل.

لقد أصغينا باهتمام للتصريح الحكومي والتعهدات التي وردت فيه، وسجلنا بارتياح مؤشرات تحول إيجابي عبر العديد من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي والحقوق، التي ما فتئ الاتحاد المغربي للشغل يناضل من أجل بلورتها، من قبيل الدولة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية الشاملة، الإصلاح

³ Salaire Minimum Agricole Garanti

وكنتمس منك أنك تهلى في هاذ الشعار وتلتزم بالمعاني دبالو العميقة.
دويتى لنا، السيد رئيس الحكومة، عن برنامج الأمل، بغيناها كذلك
يكون برنامج العمل.

دويتى لنا كذلك، السيد الرئيس، على حكومة الكفاءات، بغيناها
تكون كذلك حكومة المبادرات، وأدوات العمل متوفرة لديكم، السيد رئيس
الحكومة، عندكم أغلبية ساحقة اليوم في البرلمان، عندكم الجهات كلها تقريبا،
عندكم المدن الكبرى ديال المملكة، عندكم مجالس الأقاليم والعمالات، عندكم
مرجع أساسي يتجلى في النموذج التنموي الجديد، وعندكم الخطاب الملكي اللي
وجهو جلالتة للبرلمان الأسبوع المنصرم واللي سطر الطريق اللي خصكم
تسلكوها، واللي وضع لكم الأولويات اللي خصكم تباو بها، فكيبقى فقط
لكم كيفية التنفيذ وجودة التنفيذ.

احنا في فريقنا ومن موقعنا نقولو لكم، السيد الرئيس، احنا غادي
تعاونو معكم لأن ما تيهنا لا مقاعد ولا مناصب، كيمنا أولا وقبل كل شيء
مصير المغرب وإشعاعه، ولذلك إلى جاتكم شي صعوبات خصكم تقبلو عليها
غير في الصفوف ديالكم مع الأصدقاء ديالكم، أما احنا راه احنا معكم في
السراء والضراء، لأن مصلحة المغرب هي الأولى.

فكعرفوكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم ولد خيمة كبيرة كما تقولو
المغاربة، ولد أسرة مقاومة، لكم غيرة على وطنكم، ولذلك تمنوا أن الباخرة
ديالكم تسلك الطريق ديالها بسلام حتى تصل إلى شاطئ النجاة في أمن
وأمان.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلنا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد منسق المجموعة المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة
التصريح الحكومي وعرض موقف مركبتنا النقابية بخصوص مضامينه.

السيد الرئيس،

بداية لابد من الوقوف على ظاهرة استعمال المال التي أصبحت عنصرا
بنويا في الانتخابات، والتي لم تسلم منها الانتخابات المهنية الأخيرة، والتي
شابتها مجموعة من التجاوزات والخروقات في مختلف مراحلها، مما يفرض

في إطار حوار اجتماعي بمفهومه الواسع، خاصة حول الملفات الكبرى لعالم
الشغل، حوار منتظم مأسس وطنيا وقطاعيا، جاد ومسؤول ويفضي إلى
تعاقدات ملزمة للأطراف.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستجابة لتطلعات المغاربة إلى المواطنة الكاملة في ظل مجتمع
الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية يقتضي الرهان على الاستثمار في
العنصر البشري والرقى بأوضاع الطبقة العاملة، والاتحاد المغربي للشغل
باعتباره طليعة الحركة العمالية والنقابية المغربية سيحرص على التفاعل
الإيجابي مع كل المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز حقوق ومكتسبات
الطبقة العاملة وعموم الأجراء وكافة الفئات الشعبية.

وضمنا خلق شروط الإقلاع الاقتصادي وتعزيز البناء الديمقراطي
لمواجهة هذه التحديات، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تقوية
الجهة الداخلية بدءا بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي
والصحافيين وإلغاء كل الفصول القانونية المقيدة للحريات، وخاصة الحريات
النقابية، وعلى رأسها الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي.

وفي الختام، تجدد الطبقة العاملة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل تشبثها
بوحدها الترابية والدفاع عنها والترافع بشأنها في كل المحافل النقابية الدولية.
وتتمنى لكم ولحكومتكم، السيد رئيس الحكومة، كامل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

أعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 4
دقائق.

تفضل السيد الرئيس ومنسق المجموعة.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

أحييكم وأجدد تهناتي للجميع.

السيد رئيس الحكومة،

تابعنا التصريح الحكومي اللي عرضتوه على البرلمان، وما نكدبش عليك
جاني مجال إلى سهيتي على واحد النقطة، وهاذ النقطة بالنسبة ليا مهمة
وكانت جلبات لك بزاف ديال العطف عند المواطنين، وهاذ النقطة تتجلى
في واحد الشعار كان خاص بك وهو "أغراس أغراس"، وهاذ "أغراس
أغراس" غادي يرافقك طول المدة الحكومية والولاية الحكومية ديالك

اجتماعيا والخالقة لفرص الشغل والتي تحترم القوانين الاجتماعية وتؤدي التزاماتها الضريبية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.. انتهى الوقت السيد المستشار.. السيد المستشار انتهى الوقت ما زدنا حتى شي واحد، السيد المستشار المحترم أرجوك، لم يتم إضافة ولو جزء ثانية لأي مجموعة أو فريق، شكرا على التفهم. الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في حدود 4 دقائق. تفضل السيد منسق المجموعة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات،

في البداية اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الثقة المولوية التي حظيت بها كما أهنتكم على الثقة المولوية التي حظيت بها كما أهنتكم على هذا البرنامج الذي اعتبره ونعتبره في مجموعتنا برنامجا واعدة ومتميزا.

برنامجا كان وموضوعية حاضرا من خلال مجموعة من الأوراش غير المسبوقة، وأخص بالذكر هنا صندوق مواكبة ترسيم الأمازيغية الذي نعتبره ونعتز ونفتخر به جميعا.

برنامج يشكل تنزيلا للأوراش الكبرى التي عبر عنها وأطلقها جلالة الملك نصره الله.

برنامج إن كنا نثمنه لكثير من تطلمات المواطنين لأنه استجاب لها، فإننا في نفس الوقت نسجل غياب جدولة زمنية واضحة وتفصيل رقمية ضرورية وكذا التركيز على التحول الرقمي الشامل وفقرة نوعية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وهنا أسألكم، السيد الوزير، السيد رئيس الحكومة، عن كيفية الاستجابة لهذه المفارقة، نحن في مجتمع تنخر الأمية فيه جسده بشكل كبير وتحول دون الأمية، فكيف لنا أن نكون في مجتمع رقمي والأمية فيه تضرب أطنابها بشكل كبير؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة، أريد أن أسألكم حول التكلفة المالية للإجراءات التي تحدثم عنها، هذه التكلفة اللي بغيت نسولكم، السيد الرئيس، أشنو هو المصدر ديالها؟ واش المصدر ديال التمويل ديالها هو الاستدانة الخارجية؟ وإلى كان هذا هو الأساس بغيت نسولكم، السيد الرئيس، على التأثير ديالها طبيعة الحال على التوازنات الماكرو اقتصادية.

كذلك نحن مقبلون، وأتم مقبلون السيد رئيس الحكومة، على برنامج

إلحاق إطلاق ورش مراجعة القوانين المنظمة للانتخابات المهنية كما تم الالتزام بذلك.

السيد رئيس الحكومة،

بدل الانتشاء بنتائج الانتخابات وتكوين أغلبية مطلقة وإضعاف مقومات المعارضة، فإن الهدف الرئيسي المفترض لأي حكومة وأغلبية وصناع القرار ومديري الشأن العام، هو معالجة مظاهر الفساد والبطالة ومواجهة الفقر والهشاشة وتعزيز الحقوق والحريات والقطع مع التجارب السابقة والقيام بإصلاحات جريئة وكبرى، من أجل إرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع.

إن أول إشارة تلقاها المواطنين والمواطنات إضافة إلى الارتباك الذي عرفه الدخول المدرسي، هي استغلال مرحلة الانتخابات واعداد البرنامج الحكومي لإقرار الزيادة في العديد من المواد الأساسية، إضافة إلى معاناتهم من تداعيات الجائحة.

إن الجواب على طبيعة المرحلة المشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات، يقتضي:

1- بناء الدولة الاجتماعية، ومن ركائزها الأساسية التي سبق لمنظمتنا أن تقدمت بها إبان مناقشة مشروع النموذج التنموي الجديد، هي مرتكز البناء الديمقراطي، المرتكز الاقتصادي والمركز الاجتماعي؛

2- التوافق على إرساء دعائم بناء عقد اجتماعي جديد، يضمن للجميع قواعد الإنصاف والمساواة وأن ميلاده مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، في إطار ديمقراطية حقيقية، تجسد التحرر والمساواة والحداثة؛

3- خلق انفراج سياسي من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي واحترام الحقوق والحريات العامة والحريات النقابية وإرجاع المطرودين لأسباب نقابية.

إننا نسجل بأسف تغييب مؤسسة الحوار الاجتماعي عبر سن قانون إطار وتغييب مطالب الطبقة العاملة وعدم الالتزام بتنفيذ التعاقبات الاجتماعية المبرمة مع الحكومات السابقة، ومحاوله فرض منطق التشاور بدل الحوار الاجتماعي والتفاوض الثلاثي الأطراف، مما حدا بالكوفدرالية الديمقراطية للشغل إلى رفض التوقيع على آخر اتفاق 25 أبريل 2019، بدل الحوار الاجتماعي المفضي إلى تعاقبات اجتماعية، وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على أن كل القوانين الاجتماعية يجب أن تكون محط تفاوض مع الحركة النقابية.

السيد الرئيس الحكومة المحترم،

يتضح من البرنامج الحكومي الحضور القوي لمطالب وانتظارات ومصالح أرباب العمل أمام تغييب انتظارات ومطالب الطبقة العاملة، علما أننا في الكوفدرالية الديمقراطية للشغل كنا دوما مع دعم المقاولات والمساوئة والمسؤولية

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي 2021-2026.

في البداية لابد من التعبير عن اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية، ونؤكد على جاهزيتنا للقيام بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم السياسات العمومية.

وبطبيعة الحال، السيد رئيس الحكومة، لا بد نهنيكم على التكليف ديالكم وكنتمرو أن هاذ التكليف مسؤولية أنكم تقومو بالواجب ديالكم بمعية وزراء معكم.

أكد بطبيعة الحال النقطة ديال الوحدة الترابية هي خط أحمر، مجموعون جميعا بالانتصارات اللي حققها المغرب، هاذ الأمر خاصنا نستمر فيه.

نقطة أخرى تتعلق بالقضية الفلسطينية واعتبار التطبيع جريمة، فآتم مسؤولون إلى جانب طبيعة الحال تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة في دعم فلسطين كاملة وإدانة الاعتداءات التي تتعرض لها غزة.

بطبيعة الحال أكد فيما يخص انتخابات شتبر عندنا معطيات، عندنا ملاحظات سبقونا بعض الإخوان لها، نقول على أن نحن في حاجة إلى مراجعة مجموعة ديال الأمور خاصة انتخابات اللي عندها علاقة بالمأجورين، سبقتي الأخ ديال الكونفدرالية أنا أشاطره الرأي، كانت تجاوزات، كانت أمور خطيرة يجب تداركها.

الوقت ما دام الوقت تيزاحم غادي نعطيوكم مداخلة مكتوبة، السيد رئيس الحكومة، لكن لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الأمور، نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر تعزيز ورش الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد والعمل على تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وإخراج باقي النصوص القانونية المجمدة إما بالأمانة العامة للحكومة أو بمجلسي البرلمان، تعزيز حرية الإعلام ودمج جميع أشكال التعبير الحر، وفي هذا السياق ندعو إلى إطلاق سراح جميع الصحفيين المعتقلين وإطلاق سراح معتقلي الحراك وتفعيل قانون الصحافة ومتابعة الصحفيين بقانون الصحافة.

إطلاق مبادرة سياسة ترمي إلى طي بعض الملفات الحقوقية التي ما زالت عالقة من قبيل المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية.

محاربة التفاوتات والفوارق المحلية.

تحسين دخل الشغيلة ومتابعة تفعيل ما تبقى من مقتضيات اتفاقية 26 أبريل و25 أبريل.

قانون المالية الجديد، ما شفافناش في البرنامج الحكومي أشنو هي التغييرات اللي يمكن تدخل على هذا البرنامج للاستجابة لهذه المشاريع الكبرى.

السيد رئيس الحكومة،

صرحتم بأنكم ستوظفون تقريبا مليون منصب شغل، 200.000 في السنة، شيء جميل، والأجمل منه أنكم التزمت بأنه ستعملون على تصحيح وضعية النساء برفع النسبة بـ 20 حتى لـ 30% يعني براءة الأرقام الأكد أن هاذ العملية غادي تقول بأنه 80% من هاذ المناصب ديال الشغل ستكون مخصصة للنساء، احنا ماشي ضد النساء ولكن نتقولو فين هو التوازن فين هي المناصفة؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، بغينا نسولكم على صنف وتنوعية ديال هاذ المناصب ديال الشغل، واش فقط يتعلق الأمر بأصحاب الأجور الدنيا؟ هل يتعلق الأمر كذلك بأصحاب الأجور المرتفعة والمتوسطة؟ وما مصير طبعنا الأجور المستخدمين في الشركات اللي تتشغل في المناطق الحرة؟ واش ما تتفكروش، السيد رئيس الحكومة، كذلك في خلق واحد الجو من العيش الكريم لهذه الفئة من المستخدمين.

في البرنامج ديالكم كذلك، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم عن بعض الشركات مع الجماعات الترابية، وهذا شيء نتمنه بشكل كبير، ولكن بغيت نسولكم، السيد رئيس الحكومة، على مجموعة الملفات الحارقة اللي تتعرفها الجماعات الترابية، أولا الملفات ديال المطارح، اليوم مجموعة ديال المطارح وصلت للمرحلة ديال (saturation) في جميع المدن المغربية، أنا أعرف بأنه الجماعات يصعب أن تتحمل لوحدها تكلفة ديال هاذ المشاريع هذه بوحدها بدون تدخل الحكومة ومساعدتها، خصوصا مع الإشكالات البيئية ديال ذيك (Lixiviat).

كذلك، السيد رئيس الحكومة، بغيت نسولكم على التدبير ديال بعض الملفات كذلك الحارقة في المدن، وهي الحرف الملوثة، أليس من الأجدر خلق فضاءات لهذه الحرف حتى تتعايش الساكنة فيما بينها. كذلك مشكل ديال الباعة الجائلين، هذا مشكل من مشاكل المجتمع..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

معذرة السيد المستشار..

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر مداخلة لممثلي الإتحاد الوطني للشغل في حدود 3 دقائق.

يتفضل السيد المستشار المحترم.. 3 دقائق.

المستشار السيد خالد السطحي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

ديال واحد العدد ديال الناس من كل حزب اللي تجمعت واحد 10 أيام ولا 15 يوم، شافت البرامج ديال الأحزاب اللي كانت انتخابية لأن اخذينا وعود أمام المواطنين واخذينا على العاتق ديالنا هذا الوعود، ومن بعد قلنا غادي نحاولو نشوفو أشنو هي الأماكن اللي يمكن نتقاربو فيها واللي يمكن نخرجو بواحد البرنامج.

والحمد لله توفقوا الإخوان مشكورين، وهادي مناسبة باش نشكرو اللجنة اللي اخذات، ولكن باش نشكر بالخصوص السي عبد اللطيف وهي والسي نزار بركة لأنهم في الحقيقة يعني سهلو المأمورية واحد التسهيل كبير باش نوصولو لهاذ النتائج كلها اللي وصلنا لها في هاذ الظروف المعينة اللي هي صغيرة وقريبة.

كاين توافقات اللي جات أولا من هاذ البرنامج، من بعد حطينا (l'organigramme)، قلنا أشنو هو أحسن (organigramme) ما شي ولا بد نديرو واحد (l'organigramme) اللي غادي نخدمو فيه كما خدمو جميع الحكومات السابقة، حتى الحكومة اللي كانت قبل منا راه كانت بدلت وحتى هي نوعت، لأن كل واحد كيفاش تبشوف الهندسة ديالو باش يقدر يشتغل.

وجاو أفكار اللي هي جد مهمة واللي تقاسمناها، تحط هاذ البرنامج هاذ (l'organigramme) ملي تحط (l'organigramme) اتفقنا بأنه لا بد أن الأغلبية تكون الأحزاب اخذات واحد الالتزام أمام المواطنين، أنه خصها تجيب الكفاءات، (donc) الكفاءات حاولنا نشوفو هذا.. كاين اللي عندنا وكاين اللي ما عندناش، احنا يعني، الحمد لله، ما عندنا حتى شي عقدة أن نجيبو أولاد المغاربة اللي عندهم كفاءات باش يديرو (le service) ديالهم للمغاربة، ما عندنا حتى إشكالية ولا عقدة، هادي بلادنا، المهم هو نجحو اسميتو..

جينا بهاذ البرنامج، هاذ البرنامج واقعي وكل حزب والإا كان تيشوفو مع المواطن لأنه هاذو هما الأولويات ديال المواطن، فعلا يمكن تكون عنده كلفة، ولكن ما دام احنا موجودين هنا في هاذ الغرفة الثانية غادي نتكلم مع النقابات، وغادي نتكلم مع رجال الأعمال، مع (les entrepreneurs) وغادي نتكلم مع الإخوان اللي موجودين في (territoire) يعني هادي هي الغرفة، واحنا محتاجين لكم كلكم باش نجحو هاذ البرنامج أغلبية ومعارضة، لأنه بلادنا خصها تزيد للأمام، لأنه احنا في واحد اليوم الموقف اللي كان فيه واحد (la pandémie) اللي فيه واحد (la difficulté)، اللي فيه واحد العدد ديال الإشكالات ديال هادي واحد السنتين 2020 ما طلع فيها والو ولأنه كانت كلها أزمة، الآن الحمد لله، الأمور تتحسن، تتحسن، ولكن باقي (la zone de risque) كاينة، باقي ما عارفينش هاذ (la pandémie) وقتاش غادي توقف، واش غتعاود ترجع أو لا غادي تزيد للأمام ولا غادي تنقص ولا هذا.

إذن احنا داخلين (l'incertitude)، فاحنا محتاجين اليوم ونتكلم مع

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إذ ندعو إلى كل هذا، فإننا نؤكد، السيد رئيس الحكومة، أن حكومتكم توفرت لها كل شروط العمل في أريحية تامة بأغلبية مقلصة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار..

السيد المستشار، السيد المستشار شكرا جزيلًا..

السيد المستشار، شكرا جزيلًا..

المستشار السيد خالد السطحي:

السيد الرئيس، غنسلمكم المداخلة مكتوبة.

السيد الرئيس:

اعطيها مكتوبة السيد المستشار. راه عندنا وسننشرها إن شاء الله.

شكرا لك، واستسمح، استسمح من السيدات والسادة المتدخلين على التوقيت، لأن التوقيت يهم ندوة الرؤساء هي التي اتفقت على التوقيت، وأنا هنا لأطبق ما تم الاتفاق عليه.

شكرا على المداخلات.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم من أجل الإجابة على ما ورد من تساؤلات واستفسارات، فليفضل مشكورا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

سعيد باش نكون أمامكم اليوم بعد ما ألقيت أول أمس الكلمة ديال التصريح الحكومي اللي جينا بواحد البرنامج.

أول حاجة ابغيت نذكرها ونبينها، بأن البرنامج الحكومي ماشي هو فقط التصريح ديالي اللي عملت، هو التصريح وهو البرنامج اللي فيه تقريبا واحد 80 ورقة اللي كانت ما بين يديكم، واللي هو متكامل واللي فيه الأرقام بالتدقيق ديال البرامج وديال المراحل المستقبلية، واحد العدد أنا متيقن من السيدات والسادة المستشارين أنهم اخذوا بعين الاعتبار وعرفو أش كاين فيه، وكاين اللي يمكن فقط مشي غير (la déclaration) ديالي وهذا شيء جد مهم.

ثاني حاجة احنا مباشرة بعد الانتخابات، الوقت اللي تبين أنه 3 ديال الأحزاب تصدرت الانتخابات، وكانت هاذيك هي النية ديال المواطن أنه يعمل أغلبية تامة، تلاقينا من بعد ما كانت الجولة ديال الحوار والنقاش مع الأحزاب، وبان بأنه غادي نمشيو فهذا التوجه.

أول حاجة اللي عملت هي تكلمنا على البرنامج، هاذ البرنامج اللي كتشوفو ما عملوش واحد الفريق من غير فريق آخر، يعني كانت مجموعة

الحكرة، والتعليم الناس بغاو يعلمو أولادهم، بغاو تكافؤ الفرص، ولكن هاذ الشي غير الكلام دبا ملي غادي يهبطو الوزراء باش يشتغلوا راه (chantier) كبير وكنطلب منكم باش تعاونونا، باش تمشيو مع هاذ (l'élan) الجديد إن شاء الله ما دام أنه كاين واحد الحمد الرعاية كبيرة ديال سيدنا لهذه (les secteurs) اللي هما (importants, névralgiques) أنكم حتى انتوما تعاونونا وتدفعونا، هذا بكل صراحة ماشي.. ذاك النهار كمشوف في (journal) باقي كاع ما بدينا واحد باغي يدير الإضراب وباغي.. هذا ماشي وقت الإضراب، هذا وقت العمل، وقت بعدا نتناقشو وقت نتحاورو بيناتنا، وقت نتكلمو.

أييه المتعاقدين احنا نجلسو، أنا ما عمري جلست على هذا (dossier) بكل صراحة، أنا كنت وزير الفلاحة ما عنديش، ولكن أنا والسيد وزير التعليم غادي نجلسو وغادي نشوفو وغادي نقولو ها اللي يمكن وها اللي ما يمكن، ونسودو هاذك (dossier) لأن احنا بغينا نبني واحد أسمىتو.. وغادي نجلسو معكم في نشاطات أخرى وهذا..

فلهدنا راه (c'est un ensemble) نرجع لـ (le territoire)، (le territoire) اش غادي تقول لكم؟ كاين اللي كيقول لك لا الصباح اليوم في البرلمان ولا دبا بأنه الاكتساح واخذاو الأغلبية، راه النتائج، راه النتائج، علاه احنا زعما لو كان جينا أقل غادي تقنعو بذاك الشي اللي جينا أقل، وحتى هاذك الشي اللي جينا راه هما واحد العدد ديال الإخوان هنا كل ما كان يمكن لنا باش ندخلو معنا أحزاب أخرى وتكون معنا في (la gestion) والله إلا زعما كانت دائما كيقولو ما تدخلوش بوحدكم دائما دخلو معكم الأحزاب الأخرى لأنه علاش؟ لأن على التجربة، ما يمكنش..

اليوم كاين 12 جهة، 3 أحزاب تقريبا عندها كلها 4.. ولكن هذه الجهات راه خصهم يكونو امتداد ديال الحكومة، خصهم يكونو امتداد للبرامج ديال البلاد ديانا وديال الدولة ديانا باش تقدرو نزلوهم في الميدان، فلهدنا (quelle que soit les couleurs politiques) اللي كاينين في (les régions) أنا كيظهر لي بأنه نحن.. احنا كنعطو بأنه هاذ الشي ديال (les collectivités locales c'est un gisement de croissance économique)، لأنه إذا اشتغلنا فيه بجديّة وإذا عملنا الاستثمارات اللي تكلم قبيلة الأستاذ على هاذك الشي ديال المطارح وواحد العدد ديال الإشكالية اللي هي مطروحة في البلديات ولا في الطرق ولا في (le monde rural) ولا في.. كاين واحد العدد ديال النقط إذا قابلناها، إذا اخذناها (avec force) إن شاء الله غادي تجيب لنا ماشي الخير للسكانة و (le bien être) للسكانة، هاذي ولا بد منها، ولكن غادي تجيب (la croissance) للبلاد فلهدنا يجب أن نشغل اليد في اليد.

فبكل صراحة من بعد واش 4% ديال (la croissance)؟ واش 5%؟ واحد 6%؟ واش مليون؟ واش..؟ القريحة (la volonté) إن شاء الله، يعني (d'aller de l'avant et réussir) احنا تقولو 4%

المقاولين ورجال الأعمال (les entrepreneurs de manière générale) أنه هاذي لحظة جد مهمة في البلاد ديانا يعني هذا.. لأنه هاذ التصويت خص كلشي يفهمه، هذا تصويت ديال 8 شتنبر بغاو البديل، المغاربة بغاو البديل، واللي صوتو راه عارفين على من صوتو وعارفين التشكيلة كيفاش غادي تحي.

أنا نقول لكم أنا متيقن بأن أي واحد لاح الصوت ديلو راه شاف كيفاش الأمور غادي تكون في المستقبل، ولكن هاذ المواطن ينتظر، المواطن تيقول لك أودي بغيت الشغل، إذن نحن في حاجة إلى رجال الأعمال والمقاولين باش ينوضو يخدمو وينوضو يتحزمو ويحيو الوقت (la pandémie) راها اللور، راه الآن كاين الإمكانيات ديال الاستثمار، واليوم اليوم ماشي غدا الناس خصها تحزم لأن الناس راه تنتظر منهم الكثير، ونقول لكم علاش تنتظر منهم الكثير؟ ماشي باش يربحو الفلوس ولا يزيدو للقدام، تنتظر منهم الكثير لأنهم خصهم يستثمرو باش يشغلو، باش تكون التشغيلة تكون موجودة، باش الناس تخدم، باش كذلك هاذوك (les impôts) اللي غادي يتخلصو في المستقبل، وتمنى على الله أنه كلشي يدخل للصف، كلشي يخص الضريبة ديالو، لأنه بلادنا دبا احنا في واحد الظروف اللي خصنا الإمكانيات وخصنا نجندو الإمكانيات باش نعملو العملية ديال (l'Etat sociale) اللي قلنا اللي بغينا نديرو، إن شاء الله.

بغينا الصحة وبغينا التعليم هاذي 2 حوايج مهمين بزاف، ولكن مكلفين وإلى ما كاينش إمكانيات وإلى كل واحد ما ناضش يخدم، اللي كان تدير هكذا أو لا هكذا راه خص يشد الطريق، (les entrepreneurs) أنا متيقن وأنا تنشوف وتنسمع وتنشوف (l'ambiance) اللي كاينة بأنه الحمد لله غادي يكون واحد التجاوب مع الحكومة، واحنا في بلد مستقر، بلد اللي أعطاه الأمن صاحب الجلالة، بلد اللي أعطاه واحد الرؤية اللي هي كبيرة (qui transcende)، (les gouvernements) كلهم كيفا كانوا، ولكن اليوم بالضبط البلاد بحاجة (les entrepreneurs) ديالها باش تنوض تخدم وباش تنوض تشتغل، لأنه إذا اشتغلتمو وإذا استثمرتمو غادي تعاونونا في الإشكالية ديال (l'emploi).

(les syndicats) احنا جايبين برامج لكم، احنا بغيناكم تكونو شركاء ديانا، كاينين هنا وكاينين هنا واقيلة ياك؟ أنا فاهم بأنكم كل واحد في جهة، على أي (les syndicats) احنا في حاجة لهم، وغادي نتحاور معكم والحكومة غادي نتحاور معكم وغادي تجلس معكم وغادي يمكن نهضرو معكم الكلام ديال المعقول، وبكل صراحة ما نضيعوش لكم الوقت وما نضيعوش لنا الوقت، اللي تقدرو نديروها غادي نقول لكم غادي نديروها، واللي تقدرو ما نديروهاش غادي نقول لكم ما يمكنش لنا ماشي هذا وقتها تسناو الوقت ديالها.

فلهدنا المشروع اللي جينا هو مشروع ديال (social) إجتماعي ديال البلاد، والصحة راه هي اللي تضررو عليها المواطنين اللي كتجيب لهم

الأشداء المدافعين عن الفلسفة التي انبنى عليها دستور 29 يوليو 2011، والتجسيد الفعلي لمتضياته التي جعلت من مبدأ إعلاء كرامة المواطن أحد مقومات الدولة الديمقراطية التي يسودها الحق والقانون. شكرا على انتباهكم

(2) تمة مداخلة المستشار السيد خلهن الكرش:

السيد رئيس الحكومة،

إن التصريح الحكومي المقدم، إذا ما استثنينا مشروع الحماية الاجتماعية، يفتقد الدقة في الأرقام وتواريخ الإنجاز، مما يطرح السؤال حول كيفية ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكيفية تمويل هذه المشاريع وهذه البرامج وضمنها خلق مليون منصب شغل خصوصا أمام ارتفاع المديونية وعجز الميزانية وغياب حجم الاستثمارات العمومية... من المؤكد أن التمويل سيكون كالعادة عبر الاقتراض، ومن جيوب المواطنين والمواطنات والطبقة العاملة.

السيد رئيس الحكومة،

غابت عن التصريح الحكومي بعض الالتزامات التي قدمت كوعود انتخابية للأغلبية الحكومية الحالية، والتي من المفروض أن تشكل تعاقد مع المواطنين والمواطنات: فآين هو إلغاء التعاقد؟ وآين هي إعادة النظر فيما سمي بإصلاح التقاعد... والذي مس بالمكتسبات الاجتماعية؟ وآين هي العدالة الجبائية التي من المفروض أن تشكل مدخلا لتقوية الطبقة المتوسطة؟ وآين؟ وآين؟... ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى إشراك فعلي للحركة النقابية من خلال فتح حوار اجتماعي تفاوضي حول القوانين الاجتماعية وكافة القضايا التي تشكل انتظارات ملحة للطبقة العاملة بغية الوصول إلى تعاقدات اجتماعية منصفة.

(3) مداخلة المستشار السيد خالد السطحي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي 2021-2026.

وفي البداية لا بد من التعبير عن اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية 2021-2026 ونؤكد على جاهزيتنا للقيام بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم السياسات العمومية.

*التكليف الملكي:

علاش؟ أنا ما نقولش أنا 7% و6% واحنا في واحد (la zone d'incertitude) اللي باقي فيها (la pandémie)، واش غيوقع غدا إذا إلى طلعت لك (une quatrième vague) الله يحفظ؟ الله يحفظ، كآين الشتا كآين هذا، كآين هذا.. احنا تيطهر لي أنا ملي تتشوف شمال إفريقيا و(le moyen orient) كلهم (les croissances) اللي كآينين هاذ العام من غير المغرب اللي شفت ذيك الساعة (Fonds Monétaire International) 5.7%، المغرب تيتكلم بوزارة المالية على 5.6 كآين أرقام اللي بانت جديدة ديال 6%، (tout le reste) راه بين 2 و3% اللي هي (normalement) سنة اللي خص يكون فيها (la croissance) اللي جات من بعد 2020 اللي ما كان فيها والو، كانت هابطة مكحطة وأسमितو.. إذن الأمور ما يمكن إلا تمشي أحسن، ولكن اللي دار 5% و5.7% ولا 6% راه (ce n'est pas sûr) غادي يدير 5% ولا 6% السنة المقبلة، لأن العام اللي فات كان هاذ العام (une très bonne année agricole)، صعب باش تدير (deux années agricoles) صعاب في المستقبل وكانت جيتي من ناقص 7% ديال (la croissance)، ولكن كيبقي أولا هي قضية ديال الطموح، خاص الطموح ديال بلادنا تحت الحمد لله القيادة ديال صاحب الجلالة يكون الطموح اللي بغاه الملك ديال هاذ البلاد، يكون طموح كبير، خصنا نخدمو وخصنا نشغلو وخصنا كذلك نتيقو.

تكلمتو على الثقة في التدخلات ديالكم، شيء جد مهم، الثقة مع النقابات، الثقة مع رجال الأعمال والمستثمرين، الثقة مع الناس اللي تيشغلو في (le territoire)، الحكومة غادي تكون في (le service) ديالكم وغادي نتعاونو.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن خلالكم أشكر السيدات والسادة الوزراء الحاضرين معنا، مع متمنياتنا لكم جميعا بالتوفيق. أشكر السيدات والسادة المستشارين على الحضور.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

(1) تمة مداخلة المستشار السيد يوسف أيدي:

السيد الرئيس،

في البناء نحن مستعدون دائما بكل ثبات وجد ونكران الذات، وفاء لقضايا الوطن ومصالح المواطنين. ولماوجهة التحكم والإقصاء والهيمنة فنحن

إفراز خريطة نقابية حقيقية، حيث سجلنا مجموعة من الاختلالات التي شابت هذه الاستحقاقات الانتخابية، من قبيل عدم الالتزام بمقتضيات القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية، وصلت درجة إسقاط أساء كثيرة من الناخبين من لوائح الناخبين بمختلف مدن المملكة، وتسجيل آخرين بمدن لا علاقة لها بانتدابهم، وعدم إشعار آخرين بمكاتب تصويتهم، مما حرم نسبة كبيرة منهم من حقهم في التصويت، بالإضافة إن حدوث فوضى في بعض مقرات مكاتب التصويت؛ بعدما ترك المجال لبعض الأطراف للقيام بممارسات مشبوهة لاستمالة الناخبين، باستعمال مختلف الوسائل.

وبالمناسبة، نطالبكم السيد رئيس الحكومة أن تبادروا إلى مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية التي تعود إلى خمسينيات القرن الماضي.

*التركيبة الحكومية:

على الرغم من تقليص عدد الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي إلا أن عدد وزائركم يبقى مرتفعا مقارنة مع عدد من الدول، لكن نعتقد انكم سائرون في منطق الترضيات من خلال إحداث كتاب دولة لإسكات الغاضبين من أحزابكم، وهذا بنظرنا تراجع عن منطق تجميع الوزارات في أقطاب لتيسير عمل المرتفقين.

وقد ظهر ذلك جليا من خلال تقسيم عدد من الوزارات. خصوصا (الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التجهيز والنقل واللوجستيك، الصناعة والتجارة الاقتصاد الأخضر والرقمي...) أي ذهبتم عكس التيار السيد رئيس الحكومة المحترم.

*ملاحظات أولية:

وبخصوص المحاور التي تضمنها برنامجكم الذي سيتم اعتماده كأساس في تقييم عمل الحكومة سواء من خلال أعمال الآليات الرقابية البرلمانية على عمل الحكومة أو من خلال تقييم السياسات العمومية، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، هذا التقييم يصطدم بمعطى أساسي يتجلى في غياب مؤشرات رقمية وأجال محددة للتنفيذ، خصوصا وأن هذه المؤشرات والآجال هي التي ستؤطر مشاريع قوانين المالية السنوات الولاية الحكومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتفاجئ جراء جائحة كورونا يقتضي ملاءمة مختلف السياسات العمومية وفق هذه المتغيرات خاصة على المستوى الاجتماعي وعلى وضعية وحقوق الشغيلة باعتبارها الأكثر تضررا من هذه الجائحة، بدعم وتبني مختلف البرامج والاستراتيجيات التي تروم ترصيد المكتسبات السابقة في هذا المجال، والارتقاء بوضعية الشغيلة وترسيخ حقوقها والمكتسبات التي ناضلت من أجلها.

وفي هذا السياق، فإننا في نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نسجل ما يلي:

بداية لابد من تهنئتكُم السيد رئيس الحكومة المعين على الثقة المولوية السامية، التي حظيت بها ممتنين لكم ولحكومتكم السداد والتوفيق لما فيه خير هذه البلاد، لمواجئة مختلف التحديات التي تقف حائلا أمام تحقيق التنمية المنشودة، وتؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أن تعيينكم وفق دستور المملكة يعتبر تكليفا لخدمة الوطن والمواطنين بمعية فريقكم الحكومي ولتلبية حاجيات المواطن وحفظ كرامته وحقوقه.

* الوحدة الترابية للمملكة خط أحمر:

نود في البداية التذكير بما تم تحقيقه في السنوات الأخيرة من انتصارات لصالح قضية وحدتنا الترابية بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، توجت بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وفتح العديد من القنصليات بالأقاليم الجنوبية، مما جعل المترصين بوحدتنا الترابية يزدادون حقا وحسدا اتجاه المملكة المغربية ردا على الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا. وبالمناسبة نتوجه بالتحية والتقدير إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية ورجال ونساء الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والتي تسهر بكل مسؤولية على أمن وسلامة بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

* التطبيع خيانة وفلسطين أمانة:

وأغتنم هذه الفرصة، السيد رئيس الحكومة المحترم، لأذكركم بموقف نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الداعم للقضية الفلسطينية وهو الموقف الذي غاب عن تصريحكم أخذا بعين الاعتبار دعم المملكة المغربية لفلسطين رسميا وشعبيا، مما يحتم عليكم الاستمرار في دعم قضايا الشعب الفلسطيني دون كلل أو ملل، وبالمناسبة نجد استنكارنا الشديد للاعتداءات الصهيونية اتجاه المسجد الحرام وقطاع غزة وكل الأراضي المحتلة، كما نذكركم بموقف نقابتنا المبدئي الراض للتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل.

* انتخابات شتنبر وأكتوبر:

إننا كمنظمة نقابية معنية بكل الاستحقاقات الكبرى التي تخوضها بلادنا، نود أن نعبر لكم عن أسفنا لما شاب انتخابات 8 شتنبر من ممارسات مشينة، حيث انتصر فيها المال الفاسد ودون حسيب ولا رقيب، وكان ذلك محط انتقاد وفضح حتى من حلفائكم اليوم.

كما لم يتمكن مراقبو عدد من الأحزاب من الحصول على محاضر مكاتب التصويت، ناهيك عن ممارسات أخرى كشفت عنها الصحافة الوطنية وأحيانا بالصوت والصورة، مما يفند ما ورد في تصريحكم حول تعزيز الخيار الديمقراطي والإرادة الشعبية، علما أن نصف المغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية اختاروا مقاطعة الانتخابات، مما يؤشر على أننا لا زلنا لم نقطع الأشواط المطلوبة في اتجاه تعزيز مشاركة المواطنين في اختيار منتخبهم.

وأما بخصوص انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين -اقتراع 5 أكتوبر 2021- فقد عرفت هي الأخرى انتكاسة واضحة مما حرم المغاربة من

الحق الدستوري، وإفراغ محتوى هاته الآلية التعبيرية الكونية من أي معني فضالي؛

12. غياب إشارة لبرنامج التنمية القروية وذلك من خلال تنمية وتنويع الإنتاج بالعالم القروي، وخلق وتنويع فرص الشغل، خاصة على مستوى الأنشطة الموازية للفلاحة، والحد من تدهور الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني، وتوفير التجهيزات والخدمات الأساسية قصد تحسين مستوى عيش السكان، ناهيك عن معالجة الاختلالات والمفارقات المحلية؛

13. عدم الوفاء بالالتزامات الانتخابية المعبر عنها خلال الحملة الانتخابية والتي شكلت جوهر التعاقد مع المواطنين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

✓ كنا ننتظر في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن تبشرونا بإجراءات الزيادات التي وعدتم بها، لكننا تفاجئنا بربط تنفيذ تلك الوعود بشروط أخرى للتوصل منها، كما هو الحال بالنسبة لأطر التدريس، كما تفاجئنا بتقليص مناصب الشغل من 2 مليون التي بشرتم بها المغاربة من أكادير قبل أشهر إلى 1 مليون منصب فقط؛

✓ كما أنكم اخترتم الحماية الاجتماعية في التغطية الصحية التي هي جزء من منظومة الحماية الاجتماعية، بحيث كنا ننتظر أن يتضمن تصريحكم جدولة زمنية مضبوطة لتنزيل هذا الورش الهيكلي؛

✓ كنا ننتظر من حكومتكم أن تبدع برامج أخرى موازية خارج هذا الورش الملكي وتبشرونا بكيفية النهوض بالفئات المعوزة والفقيرة؛

✓ كنا ننتظر من حكومتكم أن تأتينا بحلول عملية وإجراءات واضحة حول كيفية الرفع من القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؛

✓ كنا ننتظر من الحكومة أن تبشرونا بكيفية الحفاظ على مناصب الشغل بالقطاع الخاص الذي يعاني أجراءه في بعض القطاعات القهر والاستبداد وليس فقط الهشاشة؛

✓ كنا ننتظر أن يبشرونا، السيد رئيس الحكومة، بإصلاح نظام التقاعد بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لا يزال المتقاعدون المستفيدون منهم يتلقون مبالغ تتراوح بين 1000 و4200 درهم في أحسن الأحوال، وكنا ننتظر إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بما يضمن حق العيش الكريم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

انطلاقا مما سبق، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبعيدا عن أي موقف مسبق من حكومتكم، وانطلاقا من تمثل أدوارنا الدستورية كمنقبة حريصة على الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة المغربية، ندعو بشكل مستعجل إلى ضرورة:

1. تعزيز ورش الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، والعمل على

1. غياب أرقام ومؤشرات في التصريح الحكومي عامة وبشكل خاص في الفقرة المتعلقة بقطاع الصحة نموذج الزيادة في الميزانية وفي عدد المناصب مع العلم أن المنظمة العالمية للصحة تقر بالحد الأدنى للميزانية المخصصة للصحة بـ 10% من الميزانية العامة للدولة؛

2. غياب تام للإصلاح الجدي للمنظومة الصحية الذي جاء به الخطاب الملكي لاسيما اعتماد نظام أساسي خاص بقطاع الصحة؛

3. مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية وللأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي القطاعات العامة والمؤسسات العمومية؛

4. عدم ترجمة الالتزامات المعلنة في البرامج الانتخابية الأحزاب التحالف الحكومي إلى تدابير وإجراءات ومشاريع قابلة للملاحظة والقياس والتقييم، مع غياب مؤشرات وأرقام تسهل هذه العملية، خصوصا فيما يتعلق ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن نفس البرامج؛

5. ضعف تمثل آلية تنفيذية للتعاطي مع توصيات تقرير النموذج التنموي والميثاق الوطني من أجل التنمية ووضع منظومة مشاريع تجعل الإنسان المغربي في قلب التنمية؛

6. ضبابية في التعاطي مع الشأن الحقوقي وتعزيز مكتسبات حفظ كرامة المواطنين وفي مقدمتهم الشغيلة المغربية؛

7. غياب أية مقارنة تحفيزية للرأس المال البشري للإدارة، ألا وهو الموظف: فلقد خلى التصريح الحكومي من أي إشارة إلى دعم القدرة الشرائية للموظف أو الرفع من الحد الأدنى للأجور أو إجراء مقارنة إجرائية لربط الأجور بمستوى التضخم، كما أن المقاربة الإصلاحية، سواء كانت فتوية (هيئات المتصرفين والمهندسين والمعلمين والمحامين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين والدكاترة...) أو شمولية، لنظام الوظيفة العمومية غابت عن هذا التصريح؛

8. عدم التطرق للإصلاح الضريبي بما في ذلك معالجة مشكل التهرب الضريبي، وعدم الإشارة إلى ورش الإصلاح الضريبي لصالح الطبقة الشغيلة أو الرفع من أجور الموظفين، وهو ما سينعكس سلبا على السلم الاجتماعي ويهوي بالقدرة الشرائية للموظفين والأجراء الذين يمثلون القاعدة الأساسية للطبقة المتوسطة بالبلاد؛

9. غياب أية رؤية للحكومة بشأن صناديق التقاعد وفق المقترحات والإجراءات المعلن عنها في الحملات الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، والتي كانت تبشر بإجراءات لم نرى لها ذكرا في تصريحكم؛

10. غياب تام لمأسسة الحوار الاجتماعي المركزي والاكتفاء بإشارات مهمة حول حوارات قطاعية محدودة، وعدم الإشارة إلى أية مؤشرات لتقنين هذا الحوار ومأسسته، ناهيك عن تجاهل تقنين المشهد النقابي عبر إقرار قانون النقابات؛

11. إشارة فضفاضة للقانون التنظيمي للإضراب في التصريح الحكومي، مما يبعث على تخوف حقيقي من استعمال هذا القانون لتقنين مصادر هذا

10. التراجع عن كافة الخطوات التطبيعية وغلق السفارة الإسرائيلية بالرباط، رافضين في هذا الإطار أي ربط بين قضية الصحراء المغربية المشروعة والتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب؛

11. فتح ملف مدينتي سبتة ومليلية السليبتين والجزر المغربية المحتلة، والتفكير في إحداث لجنة برلمانية دائمة لهذا الغرض؛

12. التسريع بإخراج صندوق الزكاة إلى الوجود، وباقي النصوص التنظيمية المتعلقة بالتأمين التشاركي؛

13. إعادة النظر في التعريف المرجعية للثالث المؤدى عن الاستشفاء للمؤمنين وإعادة النظر في التعريف المرجعية لاسترجاع مستحضرات الأدوية والتحليل الطبية والأشعة والتي غالبا ما يتلقى المؤمنون مبالغ هزيلة لا تصل حتى إلى 10% من المصاريف الحقيقية؛

14. خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات تروم إلى تعزيز العمل والتعاقد وتشجيعه وبعد ذلك تفعيل المراقبة عليها.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ ندعو إلى كل هذا، فإننا نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، على أن حكومتكم اليوم توفرت لها كل شروط العمل في أريحية تامة، بأغلبية مقلصة ومريحة لم تحظ بها حكومة قبلها.

كما أنكم جئتم والمملكة على مشارف القضاء على جائحة كورونا التي نسأل الله أن يعافينا من تبعاتها، بعدما نجحت بلادنا إلى حد ما في تطويق آثارها السلبية اجتماعيا واقتصاديا، مما يجعلكم مسؤولون في تحقيق آمال الشعب المغربي، الذي نحن مستأمنون على الدفاع عن مصالحه الحقيقية.

كما أننا في الاتحاد لن تكون علاقتنا بحكومتم علاقة تقليدية يحكمها منطق الأغلبية أو المعارضة، وإنما ستكون علاقة مبنية على تثنين الإيجابيات ومعارضة كل المشاريع التي تستهدف الطبقة العاملة مع اقتراح المبادرات البديلة إن تطلب الأمر ذلك.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نتمنى لحكومتم المحترمة التوفيق والنجاح، حتى تكون عند حسن ظن جلالة الملك وحسن ظن الشعب المغربي، للرفي بملكنتنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وإخراج باقي النصوص القانونية المجددة إما بالأمانة العامة للحكومة أو بمجلسي البرلمان؛

2. تعزيز حرية الإعلام ودعم جميع أشكال التعبير الحر. وفي هذا السياق ندعو إلى إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين، وتفعيل قانون الصحافة والنشر أثناء متابعة الصحفيين بدل القانون الجنائي؛

3. إطلاق مبادرة سياسية ترمي إلى طي بعض الملفات الحقوقية التي مازالت عالقة من قبيل المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية، وذلك من خلال إطلاق سراحهم؛

4. محاربة التفاوتات والفوارق المحلية من أجل ضمان حق كل المغاربة في الولوج إلى خدمات اجتماعية ذات جودة ومستدامة؛

5. تحسين دخل الشغيلة سواء بالقطاعات العام والخاص ورفع الحد الأدنى للأجور، وضرورة ماثلة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع باقي القطاعات، وذلك من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا؛

6. متابعة تفعيل ما تبقى من مقتضيات اتفاقي 26 أبريل 2011 و25 أبريل 2019، لاسيما فيما يخص إحداث درجات جديدة والتعويض عن المناطق النائية والصعبة والزيادة في الأجور بالمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدمي. مع إقرار حق الترتي بالشهادات الجامعية؛

7. تعزيز المشاركة السياسية لمغاربة العالم والعمل على تسهيل اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل بلوغ التنمية المنشودة؛

8. ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول حول مشروع قانون النقابات المهنية، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية، وضمان حماية للأجراء الممارسين للعمل النقابي من التضييق الممارسة عليهم؛

9. التعجيل بإخراج مدونة التعاقد لحيز الوجود، وتمكين مفتشي الشغل من مختلف الوسائل المادية والمعنوية للقيام بمهامهم، داعين إلى التعجيل بتنزيل ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛